حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يناير – مارس ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

إشكالية البطالة والفساد القيمى بالمجتمع المصرى "قيمة التعليم نموذجا"

مصطفى محمود مصطفى إبراهيم*

مدرس علم الاجتماع كلية الآداب جامعة دمياط

المستخلص

تسعى الدراسة الراهنة للتعرف على **إشكالية البطالة والفساد القيمى بالمجتمع المصرى** "قيمة التعليم نموذجًا"، وقد عالج الباحث هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : **التساؤل الأول** : ما مفهوم البطالة وما أنواعها ؟، **التساؤل الثانى** : هل يؤثر نوع التعليم فى تواجد مشكلة البطالة ؟، **التساؤل الثالث** : هل هناك فساد فى المنظومة التعليمية بالمجتمع المصرى ؟ ، **التساؤل الرابع** : إلى أى مدى أثر الفساد فى تغير قيمة التعليم ؟، واعتمدت الدراسة على طريقة المسح الاجتماعى، وعلى أداة الاستبيان والمقابلات المقننة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، حيث توصلت الدراسة أن مشكلة البطالة مشكلة مركبة ترجع أسبابها للعوامل النفسية والديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما توصلت الدراسة أن للبطالة تداعياتها وتأثيراتها على قيمة التعليم التى تعد بمثابة العمود الفقرى لمنظومة القيم المجتمعية فصلاحها يؤدى إلى صلاح باقى المنظومة واعتلالها يؤدى إلى مستقبل لا يحمد عقباه، كما توصلت الدراسة إلى أهمية مواجهة البطالة من خلال القضاء على منابع الفساد المتمثل فى القرارات الغير مدروسة دراسة متأنية، والرشوة، والمحسوبية فى التعيين، وتضافر جهود الدولة مع المجتمع بكافة مؤسساته الرسمية وغير الرسمية. وتوصى الدراسة بعمل حصر دقيق لمعدلات البطالة وقوة العمل بصورة دورية للوقوف على حجم المشكلة وروافدها بدقة، كما توصى الدراسة بأن تسعى الدولة جاهدة لدراسة المشكلة بصورة متأنية لوضع الحلول المناسبة.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة :

أصبح موضوع الفساد هو الشغل الشاغل لكل مصرى، خصوصًا بعد ثورة ٢٥ يناير، ولم يعد الحديث عن الفساد مقصورًا عل طبقة المثقفين والصحفيين وغيرهم من المهتمين بالشأن العام. بل أصبح الموضوع محل نقاش العامة والخاصة على السواء، ويمكن تقسيم أسباب الفساد إلى ستة مجموعات هى : الأسباب التى تتعلق بسيادة القانون والردع العقابى. والأسباب المتعلقة بالإدارة العامة. والأسباب التى تتعلق بالمالية العامة. وأسباب تتعلق بالاطار القانونى. وأسباب تتعلق بالاطار المؤسسى. وأسباب تتعلق بالعلاقات الهيكلية بين سلطات الدولة. وأخيرًا أسباب تتعلق بالثقافة المجتمعية[١]. وتعد بطالة المتعلمين شكل من أشكال الفساد المتعلق بالثقافة المجتمعية، ولاشك أن مشكلة البطالة تعد واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها مصر في الفترة الحالية، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق ، ومنبع الخطورة هنا لا يكمن فحسب في أن تزايد المعطلين عن العمل يمثل إهدارًا في عنصر العمل البشري مع ما ينجم من هذا الإهدار من مشكلات اقتصادية ، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضا من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة التعطل وبالذات فيما بين الشباب[٢]. والبطالة في حد ذاتها آفة اجتماعية أدت إلى تصدع القيم والعادات والتقاليد حيث أدت تلك المشكلة إلى انتشار العديد من المشكلات منها انتشار الخلافات الأسرية نتيجة السلوك المختل للعاطلين وأيضاً تؤدي البطالة إلى التطرف والعنف ، وتؤدي البطالة إلى أن يلجأ الشخص إلى تعاطي المخدرات لكي ينس أو يتناس أنه عاطل وأنه لا يستطيع الحصول علي دخل ينفق به علي نفسه أو علي أسرته كما تؤدي البطالة إلى اختلال نسق القيم[٣]. وهذا أثر بصورة بالغة على قيمة التعليم بالمجتمع المصرى، وانتشار البطالة متعلق بصورة أو بأخرى بمنظومة فساد، الفساد الذى لا يرجع إلى الأشخاص فحسب وإنما أيضًا إلى القرارات والمناصب التى توزع على من لا يستحق، وإلى الاستراتيجيات الفاسدة، وإلى المحسوبية والوساطة وغيرها من مظاهر الفساد الممنهج الذى يعرض المجتمع لعدم الاستقرار.

أولاً : مشكلة الدراسة وأهميتها :

إن مشكلة بطالة المتعلمين تعتبر أحد روافد مشكلة البطالة بشكل عام، إلا أن هذه الظاهرة تنفرد بخصوصية هامة تنبع من :

١- أن بطالة المتعلمين تعني تبديد للموارد التي تم إنفاقها على التعليم والتي كان يمكن توجيهها لخلق فرص عمل جديدة ويرجع ذلك لفساد القرارات وعدم دراستها بصورة متأنية.

٢- أن بطالة الشباب المتعلمين أشد خطورة من بطالة غير المتعلمين حيث يصاحبها مؤثرات اجتماعية وسياسية أكثر خطورة، وذلك لكون هذه الفئة من المتعطلين أكثر العناصر ثورية بحكم تكوينها العمرى التعليمي والثقافي، وبحكم عدم تحملها مسئوليات أسرية واستقلالها في مواجهة المجتمع[٤].

٣- أن بطالة الشباب المتعلمين تؤثر بصورة مباشرة على قيمة التعليم ؛ فالمتعلم حينما يشعر بأن التعليم الذي حصل عليه لا يقدم له سوى القليل من المعارف العصرية لحياته المستقبلية، فهذا يؤدي بدورة إلى قتل روح الابتكار والتجديد والإبداع فيه ووأد روح المبادأة الإيجابية وينمي فيه الاتكالية واللامبالاة والسلبية في جميع مناحي الحياة.

ثانياً : أهداف وتساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة الراهنة للتعرف على **إشكالية البطالة والفساد القيمى بالمجتمع المصرى** -قيمة التعليم نموذجًا، وقد عالج الباحث هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

التساؤل الأول : ما مفهوم البطالة وما أنواعها ؟

التساؤل الثانى : هل يؤثر نوع التعليم فى تواجد مشكلة البطالة ؟

التساؤل الثالث : إلى أى مدى أثر الفساد فى تغير قيمة التعليم ؟

التساؤل الرابع : كيف يمكن مواجهة سلبيات منظومة التعليم فى المجتمع المصرى ؟

وقد اعتمد الباحث على مجموعة من المؤشرات للتعرف على جوانب الخلل فى المنظومة التعليمية من خلال المؤشرات التالية :

١-تناسب المنهج مع المرحلة العمرية.

٢-درجة إعداد المعلم من الناحية النظرية ومن الجانب العملى.

٣-درجة استعداد الطالب ورغبته فى تحصيل العلم.

٤-الإدارة التعليمية وجودتها فى إصدار القرارات الخاصة بالعملية التعليمية.

ثالثًا: التوجه النظرى للدراسة :

اعتمدت الدراسة على نظرية المادية التاريخية والتي تذهب إلى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع ، وهذا العامل الذي يتكون من الوسائل التكنولوجية للإنتاج، يحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج بل أن نظم الإنتاج (البناء الاقتصادي التحتي للمجتمع) لا يحدد فقط البناء الفوقي الكلي ، ولكنه يشكله، أي إنه يشكل التنظيم السياسي والقانوني والدين والفلسفة والأدب والعلم والأخلاق ذاتها[٥].وقد ظهرت هذه النظرية في عصر التصنيع والاستغلال الرأسمالي التي طرأت علي الإنسان الطبيعي والتي جعلت منه إنسانا معنويًا يعاني من الملل والسأم[٦]، ذلك الوضع الذي لا يختلف كثيرًا عن الوضع في العصر الراهن الذي سيطرت فيه الماديات علي المجتمع وذهب الإنسان لاهثا وراءها مبتعدًا عن الدين والأخلاق والقيم، حيث تؤكد هذه النظرية أن العالم المادي هو الحقيقة الهامة الكبرى، من ثم فان الاقتصاد هو جوهر عملية التغير، فالتغير في وسائل الإنتاج يؤدي بالضرورة إلى تغير في علاقات الملكية والبناء الطبقي للمجتمع. وقد ترتب علي ذلك تباين الطبقات الاجتماعية وفقا لتباين مصالح كل منها في المجتمع[٧].

رابعًا: مفاهيم الدراسة :

لاشك أن تحديد المفهومات يعتبر أمرًا ضروريًا لا غنى عنه في أي بحث علمي والدراسة الراهنة تعرض المفاهيم التالية :

(١) مفهوم البطالة :

فيما يتصل بمفهوم البطالة، هناك اتفاق تأخذ به الجهات المختصة ومن بينها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على تقسيم السكان إلى فئتين هما:

أ- سكان داخل قوة العمل. ب- سكان خارج قوة العمل.

ويعرف من هم داخل قوة العمل عادة بأنهم القوة العاملة، وتتضمن القوي العاملة كلاً من العاملين والمتعطلين[٨].

ويعرف الباحث البطالة إجرائيًا بأنها " عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل"، وتحدد البطالة بنسبة المتعطلين بالقياس إلى مجموعة

الأيدي العاملة"[٩].وللبطالة أشكال وصور مختلفة تؤثر على المجتمع وقيمة من أهمها:

أ- البطالة السافرة

ب-البطالة المقنعة

ج-البطالة الدورية

هـ- البطالة الجزئية أو الاحتكاكية"Frictional Unemployment"

و- البطالة الهيكلية : Structural Unemployment

ز-البطالة الفنية والتكنولوجية : Technological unemployment

(٢) مفهوم المتعطلين :

يعرف الباحث المتعطلين إجرائيًا بأنهم (**كل الأشخاص القادرين علي العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدونه عند مستوى الأجر السائد**). ويبرز هذا التعريف مجموعة من الحقائق :

١ - المتعطلون هم تلك الفئة التي تكون بطالتهم إجبارية ، وعلى هذا لا يعتبر العمال المضربون عن العمل متعطلين، لذا يستبعدون من عدد المتعطلين.

٢ - المتعطلون هم تلك الفئة القادرة على العمل وحدها، وعليه يتم استبعاد الفئات غير القادرة من عدد المتعطلين لعوامل مثل : السن، المقومات العضوية أو غير العضوية.

٣ - المتعطلون هم تلك الفئة التي تبحث بجدية عن عمل، وعليه يتم استبعاد الفئات التي لا تسعى بنشاط في البحث عن وظائف، ومن تلك العمالة المحبطة[١٠].

(٣) مفهوم التعليم :

هناك عدد من التعريفات لمفهوم التعليم وقد تتنوع هذه التعريفات بتنوع توجهات الدارسين ويتفق الباحث في دراسته الراهنة مع التعريف الإجرائي الذي توصل إليه د/ سيد جاب الله في أن التعليم: ((هو العملية التي يتم بمقتضاها إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعداد اجتماعيا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا وإكساب الأفراد المعرفة والمهارات، وتنمي فيهم القدرات والاستعدادات القيمية، وتنمي البناء أو التكوين الكلي للشخصية الإنسانية الأكثر فعالية وتوافقاً وتفاعلاً وإنتاجية في مجتمعها،ويتم ذلك عن طريق المدارس والمعاهد التعليمية التي تنشئها الدولة لهذا الغرض، ذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساهمة في تقدم المجتمع))[١١].

٤-مفهوم الفساد :

الفساد في معاجم اللغة هو في (فسد) ضد صَلُحَ (والفساد) لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، ويأتي التعبير على معانٍ عدة بحسب موقعه. التعريف العام لمفهوم الفساد عربياً بأنه اللهو واللعب وأخذ المال ظلماً من دون وجه حق، مما يجعل تلك التعابير المتعددة عن مفهوم الفساد، توجه المصطلح نحو إفراز معنى يناقض المدلول السلبي للفساد، فهو ضد الجد القائم على فعل الائتمان على ما هو تحت اليد (القدرة والتصرف).يعرف معجم أوكسفورد الإنكليزي الفساد بانه "انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة". وقد يعنى الفساد : التلف إذا ارتبط المعنى بسلعة ما وهو لفظ شامل لكافة النواحى السلبية في الحياة.و يصبح الفساد بمفهومه العام هو التغير من الحالة المثالية إلى حالة دون الحالة المثالية. بمعنى التغير للأسوأ. ويكون هنا ضد الإحسان و ضد التحول أو التغير إلى الحالة المثالية واتفق فى تعريف الفساد إجرائيًا (أنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية، ويشير السلوك الفاسد للإستيلاء على المال العام والرشوة والاختلاس وانتهاك المعايير الاجتماعية والتقصير فى آداء الواجب والتى تضر الصالح العام للجمهور)[١٢].

٥-مفهوم النسق القيمي :

العلاقة بين العلم والقيم علاقة غير غامضة، فكلاهما يحتاج إلى الآخر، ووصف العلم بأنه خالى من الأخلاق وصف مضلل، حيث تتكامل العلوم مع بعضها البعض، فعلم الرياضيات والطبيعة والتكنولوجيا تتكامل مع علم الأخلاق والفلسفة والاجتماع، وكل عالم من العلماء يعبر عن قيم بيئته وثقافته عند الإنخراط فى النشاط السياسى[١٣]، ويقصد بنسق القيم "مجموعة من القيم المترابطة التي تنظم سلوك الفرد ويكون بمثابة الترتيب الهرمي لعدد من القيم التي يعتنقها، وتحكم سلوكه "، ويعرف النسق القيمي على أنه عبارة عن "البناء أو التنظيم الشامل لقيم الفرد، بحيث تمثل كل قيمة في هذا النسق عنصرا من عناصره وتتفاعل هذه العناصر معا من أجل خدمة وظيفة معينة[١٤] . فالقيم كما يعرفها العديد من علماء الاجتماع " مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل أو ممكنات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي " فالمستوى أو المعيار " Standard or Norm " يعني وجود مقياس يقيس به الشخص و يضاهي من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها و دورها في تحقيق مصالحه، وهذا المقياس الذي يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعي، وإدراكه للأمور، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية اقتصادية تحيط بالشخص أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، وبالمجتمع أو ما يعايشه من ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية أما الانتقاء SELECTION، فهو عملية عقلية معرفية يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها في ضوء المقياس الذي وضعه لنفسه والذي تحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية. وعملية الانتقاء هذه ليست مطلقة وإنما هي مشروطة بوضع الشخص وفرصة، فكلما ارتقى الشخص في السلم الاجتماعي، تعددت وتنوعت فرص انتقائه، وأما البدائل فهي مجموعة الوسائل والأهداف التي تتجه نحو مصالح الإنسان المتعددة والمتنوعة.

الإجراءات المنهجية للدراسة :

اعتمدت الدراسة الراهنة على الإجراءات المنهجية التالية :-

أولاً : نوع الدراسة:-

تندرج هذه الدراسة تحت مسمى " البحوث الوصفية " فالبحوث الوصفية بوجه عام ذات أهمية بالغة في العلوم الاجتماعية، وذلك لأنها تعنى بحصر العوامل المختلفة المؤثرة في الظاهرة موضوع البحث، كما أنها تمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع ومن ثم يمكن العمل بعد ذلك على تطويره أو تغييره[١٥] . وهذا ما تسعى إليه الدراسة الراهنة من خلال دراسة التغير القيمي لدى المتعطلين والبحث عن حلول مناسبة لتلك المشكلة.

ثانياً : المنهج المستخدم في الدراسة :

يشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة موضوع البحث والمنهج الملائم للدراسة يجب أن يرتبط بموضوع وأهداف البحث، واعتمدت هذه الدراسة على " المنهج العلمي". فالمنهج[١٦] العلمي فلسفة كامنة للبحث بصفة عامة سواء كان طبيعيا أو اجتماعيًا بهدف اكتشاف الحقائق والروابط المنطقية بين هذه الحقائق[١٧] . فهو طريقة منتظمة لاختبار الحقائق والحكم عليها والتوصل إلى نتائج فتكون هى نفسها محل البحث واختبارات علمية أخرى للتأكد من صحتها ومدى تعميمها للوصول إلى نظريات وقوانين جديدة[١٨] .

ثالثاً : الطريقة المستخدمة في الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة طريقة " المسح الاجتماعي". وتقسم المسوح الاجتماعية " حسب جمهور البحث الذي تجري عليه الدراسة " إلى مسوح شاملة ومسوح بالعينة. وقد استخدم الباحث المسح الاجتماعي بالعينة للأسباب الآتية: أن المسح الاجتماعي بطريقة العينة تخدم الدراسة الوصفية التي تستهدف الحصول على صورة ديناميكية متكاملة لإطار اجتماعي معين، كما يعتمد المسح الاجتماعي على الاتصال المباشر بالناس أو بعينة منهم بحيث تفيد هذه البيانات التي تجمع عن هذا الجزء "العينة" في استخلاص نتائج ممثلة للمجتمع كله، لأ نه كلما تعامل الباحث مع مجتمع كبير الحجم نسبياً كان من الأرجح استخدام المسح الاجتماعي، ومن ناحية أخرى فإن المسح الاجتماعي ينصب على الحاضر لدراسة تفاصيله وتفاعلاته للكشف عنها بغرض الاستفادة منها في التخطيط للمستقبل والتنبؤ العلمي. وهذا ما تسعى إليه الدراسة الراهنة من خلال معرفة انعكاس الفساد القيمى على قيمة التعليم بالمجتمع المصرى.

رابعاً : أدوات جمع البيانات المستخدمة في الدراسة :

يقتضي المنهج العلمي أن يستعين الباحث بأداة أو أكثر لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ومن الضروري أن تكون هذه الأدوات علمية ومضبوطة ويشير مفهوم الأداة إلى الوسيلة التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه وسوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على الأدوات التالية :

(١)- الاستبيان Questionnair :

ولقد قمت باختيار أداة الاستبيان لما تمثله من وسيلة أساسية في جمع البيانات حيث أنها تعد الوسيلة الوحيدة التي تسمح من حيث تصميمها وبنائها واختبارها وتطبيقها بالتعديل والتغيير وفق مقتضيات الدراسة وظروفها. ويعتبر تصميم استمارة البحث من أهم الخطوات في إنجاح البحث، وتحتاج إلى معرفة ودراية بأصول الاتصال بالأفراد وصياغة الأسئلة، ولذلك راعى الباحث فى تصميم وبناء الاستمارة الخطوات التالية:-

١- تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها.
٢- تحديد شكل الأسئلة والاستجابات والصياغة وتسلسلها.
٣- اختبار الاستمارة، حيث تم اختبار الاستمارة على(٢٠ مفردة) قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين، وتم تحكيمها قبل اختبارها على عدد من السادة المحكمين.
٤- ثم تم تنسيق الاستمارة وإعدادها في صورتها النهائية.

ثبات استمارة البحث وصدقها:

أعني بصدق الاستمارة أن تقيس بالفعل القدرة أو السمة أو الظاهرة التي وضعت لقياسها وهى التغير القيمي لدى المتعطلين من شباب الخريجين، ويقتضي إثبات صدق الاختبار وجود محك Criterion، وتتحدد درجة صدق الاختبار بالربط بين نتائج الاختبار ونتائج مقياس المحك " معامل الصدق". أما ثبات المقياس فهو يقصد به، هو أن يعطي النتائج إذا ما أعيد تطبيقه على نفس الأفراد، تحت نفس الظروف.

(٢)- المقابلات المقننة:-

وفيها تحدد الأسئلة من قبل، وتوجه للمبحوث الأسئلة والعبارات بنفس الصياغة وبنفس الترتيب، وقد تمثلت الأسئلة في المقابلة أسئلة مغلقة حتى يمكن تفريغ معلوماتها بدقة، ومن مميزات المقابلة المقننة:

١- أنها تحقق مبدأ أساسيًا في القياس، هو إمكان مقارنة المعلومات التي نحصل عليها من شخص ما بتلك التي نحصل عليها من شخص آخر.

٢- أنها أكثر ثباتا، إذ إنه يشترط في المقابلة المقننة اتفاق الأسلوب الذي يتبعه أكثر من باحث يقومون بتطبيق المقابلة، وكذلك اتفاق الأسلوب الذي يستخدمه الباحث نفسه أكثر من مرة.
٣- إن أخطاء صياغة الأسئلة تقل فيها[١٩].

خامساً : مجالات الدراسة:-

أ- المجال المكاني للدراسة :

تم تحديد محافظة الغربية ميدانا مكانيًا للدراسة الراهنة للأسباب الآتية:
١- تعد محافظة الغربية إحدى محافظات الوجه البحري، يحدها من الشمال محافظة كفر الشيخ، ومن الجنوب محافظة المنوفية، ومن الشرق محافظة الدقهلية، ومن الغرب محافظة البحيرة، وتضم ثمانية مراكز إدارية وهى طنطا المحلة الكبرى سمنود، بسيون، قطور، زفتى، كفر الزيات السنطة، وتصل المساحة الكلية لمحافظة الغربية (١٩٤٢.٢كم٢)، وتعد خامس محافظة من محافظات مصر من حيث المساحة بعد محافظات البحيرة والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ على الترتيب[٢٠].
٢- سهولة تطبيق الدراسة الميدانية، نظرًا لإقامة الباحث بها، وتواجده المستمر فيها.
٣- تلعب محافظة الغربية دورًا مركزيًا تنفرد به عن باقي المحافظات نظرًا لما تتضمنه من أنشطة تعليمية، ودينية، واقتصادية، وطبية، فضلاً عن سهوله المواصلات المؤدية إليها، ولذلك تم اختيار مدينة طنطا مجالاً ميدانياً للحضر، وتم اختيار قريتا دهتوره وشرشابة ميدانا ريفيًا للدراسة، حيث تتبع هاتان القريتان مدينة زفتي بمحافظة الغربية.

ب- المجال البشري للدراسة:

تمثل العينة في أي دراسة علمية المجال البشري الذي يتم جمع البيانات من خلاله، وهناك مجموعة من الشروط التي يجب توافرها في العينة الجيدة يمكن تلخيصها في شرطين أساسيين هما[٢١] :-
١- أن تكون العينة ممثلة Representative المجتمع الأصلي، أي تكون شاملة لجميع خصائص المجتمع الأصلي أو أكبر قسط منه، لأن الباحث لا يستطيع أن يعمم من نتائجه إذا اختار العينة بطريقة عرضية. بمعنى أنه إذا تكررت نفس النتائج على عينات أخرى كانت العينة التي يجري عليها البحث عينة ممثلة للمجتمع الأصلي أصدق تمثيل، حتى يمكن أن تكون المتوسطات والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة متقاربة أو متشابهة مع متوسطات ونسب المجتمع الأصلي، حتى تصبح العينات ممثلة للكل الذي تنتمي إليه.
٢- أن تكون لوحدات المجتمع الأصلي فرصًا متساوية Equal Chances في الاختيار، ولا شك أن تساوي فرص الاختيار لجميع الأفراد مساعد في الحصول على عينة ممثلة للمجتمع الأصلي في غالب الأحوال. ونظرًا لصعوبة دراسة المجتمع بأكمله، بالمقارنة مع إمكانيات البحث العلمي سواء كانت إمكانيات بشرية أو مادية، مما يدعو إلى ضرورة اختيار فئة ممثلة للمجتمع الأصلي، ولكي تكون تلك العينة ممثلة للمجتمع الأصلي، يجب وضع درجة تجانس المجتمع المدروس في الاعتبار وبالنظر إلى المجتمع المدروس قام الباحث بسحب عينة قوامها (٢٠٠مفردة)،(١٠٠مفردة)من المتعطلين في الحضر، و(١٠٠مفردة) من المتعطلين في الريف، وتم اختيار خريجي الجامعات من الذكور، حيث تمثل هذه الفئة الأكثر تأثرًا بالمشكلة حيث يسعى الشاب بعد التخرج للبحث عن عمل للكسب والسعي لتكوين مستقبلة والاستقرار وبناء الأسرة، حيث يحمل على عاتقه المسئولية الأكبر خاصة في مجتمعاتنا الشرقية مما يجعله الأكثر تأثرا بمشكلة التعطل.

سادساً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث في تحليل ومناقشة نتائج دراسته الميدانية على أسلوبين إحصائيين يشيع استخدامهما في البحوث الاجتماعية التي تجمع بين متغيرين أحدهما كمي والآخر كيفي، يتمثل المتغير الكمي في اختبار " كا^{2} "، ويتحدد المتغير الكيفي في معامل التوافق، بالإضافة إلى استخدام التكرارات والنسب المئوية.

سابعاً : قيود الدراسة:-

واجهت الباحث صعوبات منها على المستوى النظري ندرة الكتابات والمؤلفات العلمية عن التغير القيمي لدى المتعطلين، إلى جانب عدم توافر إحصاءات ثابتة ودقيقة عن معدل المتعطلين، حيث هناك بعض التضارب في رصد إحصاء ثابت عن هذه الفئة. وعلى المستوى الميداني يحرج بعض المبحوثين من الإعلان عن وجودهم في صفوف المتعطلين حيث يعتبرها البعض عبارة عن إهانة مما جعل بعض المبحوثين يخفون أنهم متعطلون، وأيضاً صعوبة الحصول على العينة المطلوبة حيث رفض بعض المبحوثين التعاون مع الباحث، مما أدى بالباحث بالاستعانة بالإخباريين للتغلب على هذه الصعاب. لا شك أن القيم هي أساس ودعامة المجتمع، والتغير في القيم قد يكون تغيرًا سلبيًا أو إيجابيًا.

<u>قضايا الدراسة :</u>

<u>قيمة التعليم:</u>

إن مشكلة السياسية التعليمية في الوطن العربي بصفة عامة، وفي مصر على وجه الخصوص، تتمثل في الضبابية وعدم الوضوح وغياب المنطق العلمي السليم في كثير من عناصرها ومكوناتها، الأمر الذي يضطر واضعي الإستراتيجية إلى الاعتماد على الخبرة الشخصية أو على السياسات الضمنية التي تتجلى عن طريق الممارسة للعمل التربوي واتجاهات تطويره، وهذا يجعل أمور تطوير الإستراتيجية التربوية المصرية بحكم تغير الظروف والمستجدات في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، في غاية الصعوبة، كما تجعل القدرة على التخطيط الإستراتيجي للمستقبل ضعيفة ومحفوفة بالمخاطر، ولعل رأس هذه المشكلة هو اضطراب الفلسفة التربوية، وبالنسبة للتعليم العالي يضم ثلاث أنماط رئيسية من مؤسسات التعليم العالي :-

النمط الأول :- هو المعاهد والكليات المتوسطة التي تعد القوى العاملة لمدة سنتين أو ثلاث بعد المرحلة الثانوية، ويحصل الخريجون منها على دبلوم مهني أو فني.

النمط الثاني :- هي المعاهد العليا أو المدارس العليا التي تعد القوى العاملة لمدة أربعة سنوات بعد مرحلة الثانوي، وتمنح درجة البكالوريوس، بعضها معادل البكالوريوس الجامعي وبعضها ينشد المعادلة.

النمط الثالث :- هو الجامعات، وقد وصلت حوالي ١٠٠ جامعة في الوطن العربي عام ١٩٩٩ م، ومدة الدراسة فيها أربعة سنوات، ما عدا كليات الهندسة و الطب والصيدلة وطب الأسنان، حيث تمتد الدراسة فيها إلى ست أو سبع سنوات، وتقود الدراسة فيها إلى الليسانس أو البكالوريوس، ثم الماجستير والدكتوراه، ثم أخذت في الازدياد والتنامي في معظم أرجاء الوطن العربي، وقد تزايد الاتجاه نحو خصصة التعليم العالي نتيجة عدم قدرة الجامعات الحكومية على تلبية الحاجات والضغوط المتزايدة للالتحاق بالتعليم العالي[٢٢]. ويتوقع الخبراء أن تزايد معدل الخصخصة في التعليم العالي سوف يتنامي وسوف ينتج فرصًا أوسع لشرائح عليا في المجتمع للالتحاق بالتعليم العالي، لكن ذلك سوف يؤثر تأثيرًا عكسيًا على فرص التعليم للفئات الفقيرة، وأيضًا –وبصفة خاصة – على فرص العمالة، حيث سيستولى هؤلاء القادمون الجدد على أفضل فرص العمالة على المستويين الوطني

والإقليمي بل والعالمي، وتتسم الهيكلة الحالية للتعليم العالي بالثنائية، والازدواجية، والثنائية تعنى وجود نظامين لكل منها وظيفة، وأهداف، ومحتوى، ومستوى يختلف عن الآخر وبالتالي تختلف أساليب قبول الطلاب واختيارهم وأهداف المناهج ومحتواها، ومنهاجيات التدريس من نظام إلى آخر، وتتمثل هذه الثنائية بين الجامعات التي كانت هي النظام السائد من قبل، مثل الزيتونة والأزهر وجامعة القرويين ومن سار على دربهم في الأقطار العربية، وبين الجامعات التي أنشئت حديثا خلال القرن العشرين في الوطن العربي على نمط الجامعات الأوروبية، والمشكلة هي أن الحداثة التي ألمت بالنظم التربوية جاءت على بقايا النظام التعليمي التقليدي، فأحدثت نوعا من الشك والريبة بين النظامين التربويين، والسمة البارزة في علاقة الطرفين أن كلا منها صار يبحث عن خصوصية تميزه عن طريق الطرف المقابل حتى غدا التراث والمعاصرة، مادتين للتنافر والتناظر بدلا من التوازن والتكامل وتوسعة فرص الاختيار أمام إنسان هذا العصر، الذي يعد الاختيار أحد أهم معالمه الحضارية[٢٣]. أما الازدواجية فهي تعنى النمطية والتكرار بين نظامين يكرر كلٌّ منهما الآخر، إلى حد كبير، وتوجد النمطية، ويوجد التكرار لدى كثير من النظم الجماعية في الوطن العربي، أما الثنائية فقد كانت حاجات حقيقية أدت إلى وجودها، منها الحاجة إلى تخصصات جديدة تناسب احتياجات سوق العمل ومطالب التغيير والتجديد المستمرين في خطوط الإنتاج وأنواع العمالة والمهارات الحديثة، ومنها استقلالية الجامعات واعتزازها الأكاديمي الأمر الذي دفع السلطات التعليمية إلى التفكير في إنشاء مؤسسات أكثر مرونة، وأكثر قدرة على الاستجابة لمطالب المجتمع المتغيرة، ورغبة في التوسع في التعليم العالي تحقيقا لمزيد من الديمقراطية، وزيادة تكافؤ الفرص التعليمية، وإتاحة الفرصة أمام الشرائح الاجتماعية المتوسطة وما دونها بقدر المستطاع وعلى الرغم من أن التعليم العالي غير الجامعي كانت له مبررات سياسية واجتماعية، علانية وخافية، وبالرغم من أنه فتح الباب أمام شرائح اجتماعية مختلفة للدخول إلى التعليم العالي، إلا أن ذلك قد أسهم – بشكل أو بآخر – في الحفاظ على الطابع الانتقائي للجامعة في الوقت الذي تدنى مستوى الكفاءة والنوعية في غيرها من ألوان التعليم العالي، لكن المشكلة الحقيقية – كما يقول بعض الخبراء – تكمن في استنساخ النمط الغربي في إنشاء الجامعات المصرية مما أفقد قيمة التعليم مضمونها داخل الجامعات المصرية فقد قامت الجامعات المصرية على غرار نموذج الجامعات البحثية الغربية العريقة، التي كانت مهمتها التنظير والبحث والانشغال بقضايا الفكر الكبرى. وقد قلدت الجامعات المصرية الحديثة النماذج التي سبقته، واكتسب هذا النموذج الشمولي النظري وجاهة اجتماعية عظيمة وبسبب استيراد النموذج من دول أخرى يختلف سياقها الاجتماعي والثقافي والسياسي عن ما هو موجود فعلاً في المجتمع المصري، تدنى مستوى الكفاءة والأداء وانتهي الأمر إلى نوع من الاعتماد الثقافي على الدول التي تم استيراد نماذجها. إن استيراد النماذج الغربية للجامعات العريقة أو استنساخها على هذا النحو قد دفع الشرائح المختلفة في المجتمع إلى الاندفاع نحو هذه الجامعات ذات الدراسة طويلة الأجل من أجل الحصول على شهادات الليسانس أو البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وقد أدى هذا - في نفس الوقت – إلى إهمال الدراسة في المعاهد الفنية ذات السنتين أو الثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية، التي تعد خريجيها لسوق العمل الحرفي والمهني التي يتطلبها سوق العمل، فقل من شأنها وتدهور مستواها، ولم يلجأ إليها إلا من ضاقت به سبل الوصول إلى الجامعات ذات الشهادات، وقد أدى الاعتماد على نظريات ومنهجيات غربية وجاهزة إلى عدم بذل الجهد في عمل تكوين فكرى فلسفي

تنظيري يستوعب الواقع المصري وخصائصه وآماله المستقبلية، ويقيم على أساس بنية جامعية، تتكامل فيها العوامل الفلسفية والثقافية والاجتماعية مع العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية، ويتعانق فيها الماضي مع الحاضر والمستقبل[٢٤].

وتلعب التنشئة الاجتماعية دورًا كبيرًا في عملية التعليم، حيث يمثل التعليم الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج الأسرة، وهو يمارس دورًا حيويًا في عملية التنشئة من عدة زوايا : فهو يتولى غرس القيم والاتجاهات التي يبتغيها النظام السياسي، فالمدرسة تمارس دورا هاما في حياة الطفل والشاب يقترب من أهمية وخطورة دور الأسرة وربما يعود دور المدرسة الهام والحيوي إلى تناقص وظائف الأسرة فقد سلبها نظام الحياة الحضارية عدد من الوظائف، ومن أهمها استكمال عملية التنشئة وإعداد الشباب لدور منتج، ومن ثم كان فهم الفرد لنفسه وللواقع واتجاهاته وتصرفاته تتأثر بما توفره المدرسة من فرص[٢٥] ويسهم التعليم في تربية النشء وغرس القيم عن طريق خمس آليات هي[٢٦] :-

أ- المناهج :-

وبخاصة مقررات التاريخ والتربية القومية، بالإضافة إلى كتب اللغة العربية والتربية الدينية، ولذا يجب التمييز بين النص التعليمي الذي يستهدف خلق المواطن الصالح الذي يهتم بقضايا وطنه ويشارك بفاعلية في الحياة العامة، وبين نص تعليمي يستهدف التربية الأيديولوجية أو مذهب معين يخلع شرعية على نظام سياسي ما، أو أن تمزج المقررات بين هذين النوعين من النصوص بدرجات متفاوتة. وهذا ما يؤكد أن المناهج ليست تجميعا بسيطا و لا محايدا للمعرفة، وإنما هي جزء من تراث انتقائي من اختيار بعض الأفراد، ومن رؤية جماعة أو بعض الجماعات للمعرفة الشرعية وهي تنتج عن الصراعات السياسية والاقتصادية والثقافية، حيث تسعى الجماعة السائدة للحفاظ على قيادتها إزاء الجماعات الخاضعة، ويتم ذلك عبر عملية تشكيل الشعور والوعي العام من خلال ما يبث في التعليم عبر المناهج[٢٧].

ب- دور المعلم في التنشئة :-

يمارس المعلمون - بفعل اتصالهم اليومي المباشر بالطلاب - دورًا محوريًا في التنشئة سواء من خلال توصيل المعلومات أو بتحسين، وتنظيم سبل التفاعل بين الطلاب وحفز قدراتهم على الإنجاز، ويعد المعلم هو رأس الحربة في عملية التنشئة بما لديه من علم وما يؤمن به من قيم، وما يتبعه من أساليب التدريس والتعامل مع الطلاب، فالأداء الجيد للمعلم يمكن أن يعوض الفقر في مضمون المقرر مثلما أن ثراء المضمون يمكن أن يهدره فقر أدائه. ومن حيث علاقة المعلم بالطالب، فقد تكون هذه العلاقة سلطوية الطابع، بحيث لا يجوز للطالب أن يناقش المعلم داخل قاعة الدرس، ويقتصر دوره على التلقين الذي يصادر حرية المتعلمين ويحاصر وعيهم ، لأنه يتعامل معهم كأشياء لا كذوات إنسانية ديناميكية فاعلة، فمثل هذا الدور يعد أداة لصياغة أفراد نمطيين، سلبيين عاجزين عن المبادرة والإبداع[٢٨]، مما يهدر التعليم قيمته.

جـ-الإدارة التعليمية :-

يعد الطابع العام للإدارة التعليمية ، وأسلوب صنع القرار التربوي، وطبيعة العلاقات السائدة بين المعلم والطلاب، والمعلمين وبعضهم بعضًا وعلاقة مؤسسات التعليم بالمجتمع المحيط، من العوامل التي يمكن أن تؤثر بفاعلية في تشكيل ثقافة الطالب، فالمناخ المدرسي المفتوح المتسم بديمقراطية الإدارة وصنع القرار، والذي يتيح مساحة واسعة من الحرية لمعلميه، يمكن أن ينهض بدفع أبنائه للانخراط في قضايا مجتمعهم التعليمي، وكذا الوعي بقضايا واقعهم المجتمعي والاندماج فيه، وهو ما يؤدى إلى تأجيل إمكانيات الشخصية المشاركة سياسيا[٢٩].

د- التنظيمات المدرسية والأنشطة الطلابية :-

فلكل مؤسسة تعليمية تنظيماتها ومجموعاتها الاحتوائية، ويتوقف نمو إحساس الطلاب بالاقتدار الذاتي والانتماء الجماعي، على إمكانية انضمامهم إلى هذه الهياكل، ومدى إسهامها فعلا في الإدارة التعليمية، كما أن المؤسسة التعليمية قد تشجع الطلاب على مزاولة أنشطة فنية ورياضية وثقافية تفجر الطاقات الإبداعية، وتنمى مهارات المشاركة وتغذى قيم الانتماء والجماعية والثقة بالنفس، وبالمقابل، قد تكون البيئة التعليمية مصدرًا للإحباط والخمول والسلبية[٣٠].

هـ- الطقوس المدرسية :-

مثل تحية العلم وترديد النشيد الوطني والاحتفال بالأعياد القومية فهذه الممارسات الطقوسية تساعد على بث القيم المرغوبة في نفوس النشء، كما تكرس الطابع الجمعي لحب الوطن والانتماء إليه لكونها تمارس بطريقة جماعية غالبا[٣١]. وتشكل هذه العناصر مجتمعة ثقافة الطلاب، ومن ثم بلورة اتجاهات الطلاب وقيمهم التي تحدد طبيعة تعاملهم مع واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كما تمثل عناصر النظام التعليمي أداة بالغة الأهمية في صياغة مستقبل البلاد ليس فقط بوصفها ذلك النسق الذي يمد المجتمع بطاقته الإنتاجية المؤهلة في القطاعات المختلفة، وإنما لأنها تمثل المؤسسة التي تؤثر عليه بل تشكل النسق الثقافي المسئول عن تسيير هذا المجتمع اقتصاديا واجتماعيًا وسياسيًا. **و تكمن وظائف المدرسة في[٣٢] :-**

وظيفتها التربوية :- من بناء شخصية الفرد و تعميق قيمة و انتمائه لوطنه وقدرته على الإبداع والتفكير بحرية.

ووظيفتها التعليمية :- من خلال تزويد الأفراد بالمعارف و المهارات.

ووظيفتها المهنية :- التي تتمثل في إعداد الأفراد كقوى عاملة منتجة.

ووظيفتها الاجتماعية القومية :- التي تتمثل في توفير القوى البشرية القادرة على تحقيق التنمية.

ولا شك أن هناك مجموعة من المشكلات الحقيقية التي تواجه قيمة التعليم في المجتمع المصري ومنها :-

- مشكلة ازدواجية التعليم :-

وتعكس هذه المشكلة وجود أكثر من نوع من التعليم، فهناك التعليم الرسمي الحكومي، وهو مجاني حسب الدستور، وهناك التعليم الخاص بمصروفات، ثم استحدثت الحكومة تعليمًا آخر يسمى التجريبي للغات بمصروفات أقل من القطاع الخاص، وهناك التعليم الأجنبي، وهناك التعليم العالي منه ما هو سنتان وما هو لمدة أربع أو خمس سنوات، وهناك كذلك الأصل وهو التعليم الأزهري بمراحله المختلفة، إن هذا التنوع الكبير والازدواجية ترتب عليها أن انغلق كل نوع على نفسه، وأصبح الفرد- طالب التعليم - لا يمكنه الانتقال من نوع إلى آخر بسبب عدم التكامل بين هذه الأنواع وتمتع كل منها بما يشبه استقلالية، ويدخل في إطار الازدواجية موقف التعليم الفني في مواجهة التعليم العالي وخاصة عند طلب حاملي الثانوية الفنية الالتحاق بالجامعة[٣٣].

- مشكلة الكثافات العالية وتعدد الفترات :-

تعكس هذه المشكلة القصور في المباني المدرسية والفصول اللازمة لتحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن التعليم، وتخفيض الكثافات وإلغاء الفترات الدراسية الثانية والثالثة

والتي لا يحقق فيها التلميذ مستوى التحصيل العلمي المطلوب،وتعكس كذلك مشكلة تحديد عدد المقبولين في كليات الجامعة رغم انخفاض نسبتهم في مصر عن كثير من دول العالم الثالث. وتعد تعدد الفترات المدرسية من إحدى المشكلات التي يعانى منها النظام التعليمي المصري، ويقصد بها " استعمال المبنى المدرسي لأكثر من مرة في اليوم الواحد " وهو ما يعكس زيادة الطلب على التعليم بدرجة أكبر من طاقة المؤسسات التعليمية المتاحة، مما يؤدى إلى آثار سلبية على مستوى التحصيل الدراسي للتلاميذ نظرا لما يحدثه من عدم استقرار لدى التلاميذ وبصفة خاصة في مرحلة التعليم الأساسي لتغير مواعيد الفترات على مدى العام الدراسي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يتفق النظام مع باقي الأنظمة السائدة في المجتمع مثل مواعيد عمل أفراد الأسرة على سبيل المثال، بالإضافة إلى أن تعدد الفترات الدراسية يؤدى إلى اختصار اليوم الدراسي على حساب الأنشطة و المجالات[٣٤]. وكل ما من شأنه يؤدى إلى الاتكالية والسلبية كما تؤدى إلى قتل قيم الابتكار والإبداع وتحمل المسئولية والقيادة التي يتعلمها من خلال ممارسة هذه الأنشطة.

-مشكلة المنهج الدراسي:-

سواء في التعليم العام، أو الفني، والجامعي والعالي:

تشكو معظم الجهات من تركيز المنهج الدراسي المصري في جميع المراحل على الحفظ والتلقين والحشو الكثير وبالتالي نوعية رديئة من التعليم يعكسها عدم الإلمام بالقراءة والكتابة لتلاميذ التعليم الأساسي، بل، والثانوي ووصلت الشكوى إلى خريجي الجامعات وعدم تمكنهم من اللغة العربية سواء قراءة أو إملاء أو كتابة، وكذلك القصور في بعض المواد بمعنى أن المحتوى ضعيف بل وقليل جدا مثل منهج الدين، هذا ويعكس محتوى التعليم و مناهجه المتدنية أيضا مشكلة بطالة الخريجين وعدم قبولهم من جانب سوق العمل.

- مشكلة المعلم سواء من الناحية المهنية أو المادية :-

تعكس مشكلة المعلم قضية الدروس الخصوصية سواء في المدرسة من الحضانة و حتى الثانوية العامة أو حتى في الجامعة ابتداء من كلية الآداب وحتى كلية الطب ، وكذلك مشكلة المنهج ومشكلة الامتحانات وأساليب وطرق التقويم للطالب و المعلم.

- مشكلة الإدارة التعليمية في مستوياتها المختلفة :-

تلعب الإدارة الوسطى والتنفيذية دورا بالغ الخطورة في تيسير أو تعقيد إدارة العملية التعليمية و يعكس ذلك درجة تجاوبها مع الإدارة العليا تنفيذا ومتابعة، إن عدم كفاءة رجال الإدارة التعليمية الوسطىٰ والتنفيذية يرجع إلى أن معظمهم كانوا مدرسين وليسوا أصلا إداريين، وهذه المشكلة تعكس الحاجة إلى التدريب الجاد والجيد والمستمر لرجال الإدارة التعليمية، بل والبحث عن أفراد تعلموا الإدارة التعليمية أصلاً وأعِدوا لها خصيصًا[٣٥].

-مشكلة ربط التعليم بالآليات الأخرى في الدولة :

أحد أهم مناهج التعليم هو ربطه بسوق العمل واحتياجاته من المهن، إن بضاعة التعليم لا تقبلها مؤسسات الإنتاج، ومن تقبله تبدأ مرة أخرى في إعداده بالتدريب، وقد يفشل إذ إن بعض أسس المهنة يجب أن تغرس في فترة الدراسة والسن الصغيرة.

-مشكلة الطلب على أنساق أخرى من التعليم :

كان لتدنى مستوى التعليم الحكومي رد فعل شديد لدى أولياء الأمور والتلاميذ على طلب أنساق مختلفة مثل التعليم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية سواء في المرحلة العامة أو المرحلة الجامعية، بل ومشكلة البعثات، أو الطلب على التعليم الجامعي والعالي من جانب طلبة التعليم الفني بأنواعه، وكل هذا يفقد التعليم المصري قيمته ومضمونه.

- مشكلة السياسية التعليمية نفسها في بعديها العام والجامعي :

إن عدم الرضا عن التعليم الذي تقدمه الدولة، وخاصة أنه لا يفيد المستقبل على وجه الخصوص، يثير مشكلة الأولويات في عملية الإصلاح والتطوير. هل تستمر فيما تقدمه وبنفس المستوى والشكوى؟! أم هل تنتقل السياسية إلى مراحل تفكير جديدة وصياغة على أسس علمية مدروسة لحاجة المجتمع في ظل متغيرات داخلية وخارجية فاعلة بل قاسية على مستقبل شباب مصر؟[٣٦].

- مشكلة الفوارق بين الجنسين في التعليم :

لقد بذلت جهود لتقليل هذه الفوارق في الدول النامية والمتقدمة، حيث تمثل المرأة في العالم المتقدم حوالي نصف المقيدين في جامعات بعض البلاد مثل كندا والسويد، وأكثر من الثلث بقليل في بعض البلاد مثل هولندا وألمانيا، أما عن الفروق بين الريف والحضر، فقد اختفت – كما يقول ((كومبز)) في تقريره عن أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينيات الفوارق الكبيرة بين الريف والحضر في الالتحاق بالتعليم الجامعي وقبل الجامعي، ومن أبرز إستراتيجية لتطوير التعليم وجوب أن تكون الخدمات التعليمية بكل نوعياتها ممكنة الوصول إلى كل المجتمعات و البيئات، في الريف كما في الحضر، للفقراء كما للأغنياء للبنات كما للبنين، للكبار كما للصغار، وهذا لا يعنى وجوب أن يحظى الريف بقدر مناسب لحجم سكانه بخدمات تعليمية، من تعليم ثانوي عام و غيره من أنواع التعليم، و يتسم التعليم المصري أيضا بغلبة الطابع النظري عليه، وإهمال الممارسة العملية، و بالتالي فإن التعليم الأكاديمي – و معلميه – يحظى بمكانة تفوق التعليم التقني عند الوزراء و الآباء والمجتمع، بل وعند المعلمين أيضًا، إلى جانب ضعف الارتباط بين التعليم وسوق العمل، وقد حدث هذا نتيجة عوامل متعددة من أبرزها أن معظم الدول النامية كانت بحاجة إلى كوادر إدارية وبخاصة بعد حصولها على الاستقلال، وكان العدد المطلوب أكبر بكثير مما هو متاح من قوى بشرية معدة ومؤهلة، ولذلك فتحت المؤسسات التعليمية أبوابها أمام أبناء الوطن للالتحاق بها، وكانت الحكومة أكبر مستهلك لمخرجات هذه المؤسسات[٣٧]. والمشكلة الحقيقية أنه رغم حدوث تشبع في سوق العمل الحكومي، إلا أن هذه المؤسسات استمرت في قبول الطلاب بها وتخريجهم، مما نتج عنه تكدس دواوين الحكومة بالموظفين الذين لا حاجة لها إليهم مما أفرز شكل من أشكال البطالة ألا وهو البطالة المقنعة. ومن المسلم به أن التعليم هو عملية عطاء للعلم وأخذ له، فالعطاء ممن يملك العلم، والأخذ يكون لطالبه في ظل ظروف مادية مناسبة، فإذا لم يتوفر أحد أطراف العملية التعليمية لا يمكن أن تنجح حيث لا يمكن لغير مالك أن يعطى كما لا يمكن لغير طالب علم أن يستوعب وذلك في ظل ظروف تسمح بتحقيق هذا التفاعل، ومما لا شك فيه أن العبء الذي يتحمله الفرد في سبيل حصوله على الخدمة التعليمية يتزايد (على الرغم من وجود المجانية) والذي يتمثل في الرسوم الدراسية والنفقات التي يتحملها من كتب وملابس ومصروفات شخصية ونفقات مجموعات التقوية والدروس الخصوصية التي ترجع إلى وجود خلل في التناسق بين أطراف العملية التعليمية، أدى إلى ارتفاع كثافة الفصل وعدم قدرة المعلم على تعليم هذا العدد الكبير من التلاميذ، فأصبح هناك خلل بين مقدم العلم وطالب العلم، وبيئة العلم مما أدى إلى ارتفاع مقدار ما يتحمله الفرد في سبيل تعليمه، الأمر الذي يمنع كثير من الأسر الفقيرة من إلحاق أطفالها بالمدارس منذ البداية (مشكلة الاستيعاب) أو تشجيعهم على التسرب أثناء مرحلة التعليم الأساسي مما يعد هدرًا للأموال المخصصة للإنفاق على التعليم

وعائقًا أمام تحقيق الاستيعاب الكامل لكل من الملزمين، ومن ثم تزايد أعداد الأميين[٣٨].

- **ومن المشكلات التي تصيب الهيكل التعليمي افتقاره إلى الشمولية**، لأن الأخذ بالتخطيط كأسلوب للإصلاح التعليمي يعنى النظرة الشاملة إلى التعليم، ويعنى أيضا استمرارية هذا الإصلاح لكن إذا غاب التخطيط التعليمي وهذا هو حال الدول النامية - ومن بينها مصر- لأنه في ظل غياب الفلسفة، وعدم استقرار السياسات، وعدم وضع إستراتيجيات، لا نجد تخطيطًا طويل الأمد لإصلاح التعليم، ومن ثمٍّ فلا غرابة أن ينظر إلى التعليم كأجزاء متناثرة لا ترابط بينها ومعناه أن إصلاح أي جانب من جوانب العملية التعليمية غالبا ما يتم دون الأخذ في الاعتبار الجوانب الأخرى ذات الصلة به قريبة كانت أو بعيدة، وفي مصر فإن الكثير من المشروعات والإصلاحات التعليمية لم تقم على دراسات وحسابات دقيقة، بل كانت ردود فعل غير مدروسة، ونتج عن ذلك أن الإصلاحات التي تمت والتجديدات التي استحدثت لم تحقق الفعالية بالقدر المطلوب، وقد أخذ على نظام التعليم في مصر أن حل مشكلاته التي كانت غالبا ما تتم بمعزل عن سائر قطاعات الدولة، وإهمال من يعنيهم أمر هذا النظام عند وضع السياسات التعليمية[٣٩].

- **وبالنسبة للتعليم العالي**، فإن القبول به من الناحية الرسمية ينصرف إلى تحديد أعداد المقبولين المستهدف تحقيقه في كل سنة وتوزيع هذه الأعداد على الوحدات التعليمية المختلفة دون الإفصاح عن أركان سياسة متكاملة للقبول تتضمن مكونات كل سياسة عامة من تحديد للإستراتيجية، والأهداف التفصيلية، والإجراءات اللازمة و الأخذ بها لتحقيق الأهداف المختلفة، بالإضافة للبعد الزمني اللازم لتطبيق هذه السياسية، و باستقراء ما تم الأخذ به في مجال القبول بالكليات والمعاهد العليا ويمكن استنباط المحاور التالية لسياسة القبول بالتعليم العالي[٤٠] :-

١- استيعاب أكبر عدد ممكن من الناجحين في المرحلة الثانوية.

٢- العمل على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتقدمين لمرحلة التعليم العالي.

٣- عدم التقيد باحتياجات سوق العمل عند تحديد أعداد المقبولين بالتعليم العالي مما أوجد حالة من التعطل بين شرائح مختلفة من الخريجين، ومن الأمثلة على ذلك تركز حوالي ثلثي المقبولين في كليات الآداب و الحقوق و التجارة والتربية وهي بطبيعتها من الكليات النظرية في الوقت الذي ما زال فيه الاقتصاد المصري لم يستكمل بعد مقومات نموه بإحداث تنمية متكاملة ترتكز على جوانب عملية كالصناعة والزراعة وهي أنشطة تحتاج بطبيعتها إلى خريجي الكليات العملية أكثر من احتياجها إلى خريجي الكليات النظرية.

٤-ترشيد نظام التعليم ما قبل الجامعي لتطوير العملية التعليمية في مرحلة التعليم العالي و عملا على ترشيد رغبات المتقدمين للتعليم العالي و تحديدها بطريقة تتسق مع ميولهم الذاتية، مثل فصل شعبة العلوم عن شعبة الآداب، والعودة إلى استحداث شعب للرياضيات تؤهل كل منها إلى الالتحاق بكليات ومعاهد بعينها. وقد تميزت سياسة الدولة خلال السنوات الماضية بالتوسع في التعليم العالي، وذلك على أساس[٤١] :

١- الحاجة إلى مزيد من خريجي التعليم العالي لمقابلة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوقع زيادتها بسبب برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والعولمة والانفتاح على العالم والتغيرات المصاحبة لذلك.

٢- الحاجة إلى الاهتمام بالتطورات الحديثة في البحوث واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الإلكترونيات وعلوم الكمبيوتر والتقنيات الحديثة والتطورات العلمية فالإبداعات كثيرة و مستمرة.

٣- الحاجة إلى فتح فرص جديدة للمؤهلين لتكملة تعليمهم العالي سواء في الجامعات أو في المعاهد العليا أو المراكز البحثية بغض النظر عن القدرة على دفع مصاريف وتكاليف هذا

التعليم، هذا التوسع في الجامعات الإقليمية أفاد المجتمع المحلى بدون أدنى شك وساعد برامج التنمية خاصة في محافظات الصعيد وحل جزء من مشكلة هجرة السكان إلى القاهرة والإسكندرية.ولقد شهد القرن العشرين طلبا متزايدا على التعليم بعامة، والتعليم الجامعي بخاصة، وكان من نتائج ذلك – وفي الدول المتقدمة – دراسة حاجات سوق العمل ومتطلباته، مواءمة بين مخرجات الجامعة كما وكيفا ومتطلبات هذه السوق ويعنى هذا أن العبرة ليست بتخريج الأعداد التي يحتاجها سوق العمل فقط، ولكن بإعدادهم إعداد يتماشى والتقدم التكنولوجي والعلمي في ميادين العمل المختلفة، ويؤدى تخريج اختصاصيين بأعداد أكثر من حاجة سوق العمل إلى بطالة بين هؤلاء الاختصاصيين، ويمثل في ذات الوقت هدرًا ماديا وبشريا في آن واحد، كما أن تخريج اختصاصيين أعدوا إعدادا لا يتلاءم مع تقدم المهنة وتطورها، يؤدى إلى إحجام المؤسسات المختلفة عن تعينهم بها وقد يصيبهم بالإحباط إذا عينوا فعلا، نتيجة عدم قدرتهم على أداء عملهم بنجاح[٤٢] . وعموما يمكن القول إن هناك مجموعة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي كان من أهمها :-

١- توفير فرص التعليم المجاني الذي أتاح الفرصة أمام الجميع للالتحاق بجميع المرحل التعليمية حتى الجامعة كما جاء في الدستور، فقد حدد الدستور المصري ملامح أساسية للتعليم من أهمها[٤٣] :

أ- **مجانية التعليم** : التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة.

ب- **الإشراف على التعليم** : تشرف الدولة على التعليم كله.

ج- **استقلال الجامعات** : تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وذلك بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع.

د-**الإلزام** : التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامي.

٢- التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الإقليمية[٤٤] .

٣- تأثير القيم و المعتقدات الاجتماعية التي تميل إلى تفضيل التعليم الجامعي وتنظر إليه نظرة أفضل من التعليم الفني والعمل اليدوي عموما[٤٥] .

٤- سياسة التزام الحكومة بتعيين خريجها منذ أوائل الستينيات طبقا للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٤ و الذي أعطى الحق لكل خريج بالمطالبة بوظيفة دائمة، الأمر الذي بدوره أدى إلى زيادة الطلب على التعليم الجامعي وخاصة بين الطبقات الاجتماعية المتوسطة والذين أصبحوا ينظروا للتعليم الجامعي كوسيلة للحراك الاجتماعي. ولا شك أن سياسة التزام الدولة بتعيين الخريجين وإن كانت ملائمة لفترة معينة مر بها الاقتصاد المصري استجابة لمجم وعة من المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في أوائل الستينيات وتخفيفا للمطالب والضغوط الاجتماعية إلا أن هذه السياسة فقدت فاعليتها نتيجة لما استجد من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وأصبح من المتعين إعادة النظر في تلك السياسة في ضوء المتغيرات الجديدة من أجل معالجة الآثار السلبية التي صاحبت هذه السياسة[٤٦]، والتى من أهمها :

١-حدوث اختلالات هيكلية في سوق العمل المصري، من فائض كبير في العديد من التخصصات وعجز في تخصصات أخرى المتصلة بالعمالة الفنية.

٢-انخفاض جودة الخريجين نتيجة للضغوط على الجامعات ذات الإمكانيات المحددة و بالتالي اضطرت هذه الجامعات إلى قبول أعداد تفوق إمكانياتها المادية والبشرية الأمر الذي بدوره أدى إلى أن تركيز السياسات التعليمية المتتالية على قياس كفاءة التعليم بما فيه

التعليم الجامعي يتم قياسها على أساس كمي فقط(أعداد المقبولين – أعداد الخريجين – عدد الكليات) دون الاهتمام بنوعية ومحتوى العملية التعليمية ومدى ارتباط محتوى العملية التعليمية والبرامج الدراسية بمشاكل المجتمع[٤٧]. الأمر الذي أدى بدوره أن أصبح مستوى خريجي الجامعات المصرية دون المستوى المطلوب بالشكل الذي أدى إلى اعتماد الخريجين على الحكومة في تدبير فرص عمل بالشكل الذي يؤدى إلى تزايد الطلب على التعليم الجامعي، وهكذا تكتمل حلقات الدائرة المفرغة التي ارتبطت بتطبيق هذه السياسية[٤٨].

٣-يتميز سوق العمل في الدول النامية عموما - ومنها مصر - بفائض كبير في العمالة الماهرة (غالبيتهم من الأميين) وفائض كبير من حملة المؤهلات العليا، بينما يشكو من عجز في العمالة الماهرة وفئات الفنيين، وهذا يرجع إلى التوسع في التعليم العام والجامعي على حساب التعليم الفني وهذا يعنى سوء تخصيص الموارد، حيث يتم تخصيص الجزء الأكبر منها للتعليم الثانوي والجامعي (قمة الهرم التعليمي) على حساب التعليم الابتدائي (قاعدة الهرم) مع إهمال التعليم الفني[٤٩]. وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى تزايد أعداد الخريجين وعجز سياسة التوظيف الحالية عن مسايرة المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية فأصبح من المتعين التفكير في حلول غير تقليدية وذلك بفتح منافذ عديدة لخلق فرص عمل لهؤلاء الخريجين بما يحقق الاستخدام الأمثل منهم.

- ويرى الباحث أن هناك مشكلات تتعلق بعناصر التعليم الجامعي والتي أثرت بشكل واضح على قيمة التعليم الجامعي والمتمثلة في :-

أولا: الطلاب :-

يعد الطلاب من أهم مدخلات العملية التعليمية، و تتوقف جودة مخرجاتهم على مستواهم عند التحاقهم بالجامعة إلى جانب عوامل أخرى، ولا شك أن سلبيات التعليم العام – كما يشير تقرير مجلس الشورى – قد انعكست على التعليم الجامعي، وقد حدد التقرير هذه السلبيات فيما يلى[٥٠] :

أ – تعود الطالب الاعتماد على الحفظ و التلقين لا التفكير والابتكار وإتاحة فرص الملاحظة و التجريب والبحث.

ب- ضعف المستوى الفني في اللغات بعامة، وفي اللغة العربية بخاصة وهي لغتنا القومية، قراءة وكتابة وفهمًا وتعبيرًا.

ج- عدم توفر التوازن بين مجالات العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية في التعليم قبل الجامعي، مما يؤدى إلى أن يظل طلابه غير متكاملي النمو والتكوين و الإدراك العلمي و الفني مهما يتقنوا من مهارات ويكتسبوا من قدرات فيما بعد. يضاف إلى ذلك أن نظام القبول بالجامعات، لا يعد النظام الأفضل، لأنه يهمل ميول الطالب واهتماماته، بل و قدراته أيضا،ذلك أن امتحان الثانوية العامة لا يكشف عن قدرات الطالب واستعداداته، ويؤدى نظام القبول الحالي في كثير من الأحيان إلى قبول طلاب في كليات أو تخصصات لا تتفق و استعداداتهم وميولهم وربما لم يعرفوا عنها شيئا قبل التحاقهم بها، وإن عرفوا فليس إلا القدر البسيط.

ثانيا : هيئة التدريس :-

كان من الطبيعي أن يواكب إنشاء جامعات جديدة، و التوسع في القبول بالجامعات القائمة والجديدة، وضع خطة لإعداد هيئات التدريس اللازمة، لكن ما حدث كان مخالفا لهذا الأمر البديهي، إذ لم يسبق افتتاح الجامعات الجديدة والتوسع في القبول في الجامعات بعامة إعداد هيئات التدريس المطلوبة، وهناك انخفاض ملحوظ في نسبة أعضاء هيئة التدريس – خاصة في الجامعات الإقليمية والتي فتحت أبوابها للطلاب دون أن يكون بها

أعضاء هيئة تدريس، ولم يكن فيها سوى معيدين و مدرسين مساعدين يحاضرون للطلاب، ويكتب بعضهم مذكرات يدرسها الطلاب ويمتحنون فيها، وما يزال الوضع مستمرًا في كثير من الجامعات التي أنشئت حديثا، حيث يوكل التدريس في مواد التخصص إلى معيدين ومدرسين مساعدين، ويؤثر هذا الوضع على ضعف الصلات بين الأستاذ والطالب، وهي صلات ينبغي أن تكون قائمة وبقوة، في ظل أي تعليم ناجح وقد أدت سياسة الإعارات إلى الدول العربية دورًا واضحا في زيادة نقص أعداد أعضاء هيئات التدريس، وكان مما ساعد عليها عدم التزام البعض بالمدة التي رخصت له الجامعة بها، واستمر يعمل بالخارج، تاركا عمله بجامعته لعوامل متعددة افتقدها فيها، مادية ومعنوية[٥١].

أما عن تفرغ المعيدين والمدرسين المساعدين، فإنه في الكثير من الجامعات يوكل إليهم تدريس محاضرات ، وهم يقبلون ذلك زيادة لدخولهم، حيث يعين المعيدون على أساس تفوقهم في سني الدراسة، إلا أنه يلاحظ أن الامتحانات التي تفوقوا فيها لا تقيس إلا ما استذكره الطلاب من معلومات الكتب أو المذكرات، و من الصعب في ظل هذا الوضع أن يكتفي فقط بتقديرات الطالب في سنوات الدراسة ليعين معيدًا، بل لابد من وضع محكات أخرى تساعد في عملية الاختيار بعيدا عن الوساطة والمحسوبية، ودون تدخل لعوامل غير موضوعية، ومن جهة أخرى تواجه الدراسات العليا في الجامعات مشكلات متعددة منها ضعف طلابها في اللغة العربية، وهي اللغة التي يكتبون بها بحوثهم غالبا، و كذلك اللغة الأجنبية التي يقرأ بها بحوثا وكتبا مكتوبة بها، وتكرار موضوعات الرسائل في بعض الأحيان، وذلك نتيجة لضعف الاتصال بين الجامعات أو الكليات المتناظرة وإتباع أساليب تقليدية في تخزين المعلومات وندرة الربط بين موضوعات الماجستير والدكتوراه ومشكلات البيئة والمجتمع وضعف الصلة بين الجامعة وبيئتها بمؤسساتها وبالتالي عدم التعاقد معها لبحث مشكلاتها، واتخاذها موضوعات للدراسات العليا يسفر بحثها عن حل لما تعانيه البيئة و مؤسساتها من مشكلات[٥٢].

ثالثا : الإدارة الجامعية :-

ينص الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ على أن الجامعات مستقلة كما جاء في المادة الأولى من قانون تنظيم الجامعات أن الدولة تكفل استقلال الجامعات بما يحقق الربط بين التعليم الجامعي وحاجات المجتمع والإنتاج، ويعنى هذا أن يكون (لكل جامعة استقلالها واختياراتها الذاتية، وبذلك فإن جميع القرارات المتصلة بشئون الجامعة يجب أن تنتهي عند مجلس الجامعة)، ويعنى هذا أيضا ألا يطبق في الجامعة أي قانون يطبق خارجها لجهات تختلف في أهدافها ووظائفها تماما عن الجامعة كمؤسسة علمية تعليمية وتربوية وبحثية، هدفها الارتقاء بمستوى مجتمعها، ويعني هذا أن يكون قانونها غير مفروض عليها من خارجها تضعه هيئات أخرى ليطبق عليها[٥٣]. وينص قانون تنظيم الجامعات على أن تتولى لجان علمية دائمة فحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة و الأساتذة المساعدين مادة (٧٣) وكم من مرة ضربت بعض الكليات والجامعات عرض الحائط بتقارير اللجان العلمية الدائمة بعدم أهلية المتقدمين للترقي إلى وظيفة أستاذ أو أستاذ مساعد وقامت هي بترقية هؤلاء الأعضاء إلى وظائف أعلى رغم قرار اللجنة العلمية الدائمة، وتمول الدول الجامعات، ولكل جامعة موازنة خاصة بها تعد على نمط موازنات الهيئات العامة، ولأن التمويل هو أساس لنجاح العمل الإداري، ونجاح العمل التعليمي، والبحثي، فإنه يمكن القول بأن الدولة و بخاصة في ظل الظروف التي تمر بها لا تستطيع أن تقدم

التمويل الكافي، الذي يكفل أداء العملية التعليمية والبحثية بكفاءة عالية. ويبرز ذلك بوضوح أن التعليم الجامعي في مصر تعليم مجاني لا تحصيل فيه من الطالب سوى بعض الرسوم الرمزية، كما أن الجهود الأهلية في تمويل الجامعات لا وجود لها تقريبا، يضاف إلى ذلك التدفق الطلابي الكبير الذي تقف الجامعات عاجزة عن الوفاء بمتطلباته، و يعنى هذا أنه في ظل الزيادة الطفيفة في مخصصات الميزانية فإن نصيب الطالب الواحد ينقص من عام إلى عام[٥٤].

رابعا : الإمكانيات والوسائل :-

تواجه الجامعات بعامة والإقليمية منها بخاصة مشكلات متصلة بالمباني والتجهيزات، ورغم أن مباني الجامعات القديمة قد أنشئت أساسا لها كجامعات إلا أنها في ظل الزيادة الكبيرة في أعداد المقيدين بها غير قادرة على تلبية متطلبات العملية التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع، وكثير من الجامعات الإقليمية وكثير من كلياتها تشغل مباني لم تنشأ أصلاً كجامعات أو كليات، فهي إما إنها كانت مدارس، وإما أنها كانت مبانيَ لمصالح حكومية، ويمكن تفسير ذلك لأمرين :-

<u>الأمر الأول</u> :-

فهو ما نتصف به من تحمس زائد يعقبه بعد فترة قليلة فتور، وعدم اهتمامنا بالتخطيط وما يتطلبه من إعداد مسبق ووضع خطط عاجلة وأخرى طويلة المدى، ويرتبط بذلك صراع المحليات من أجل إنشاء جامعات.

<u>الأمر الثاني</u> :-

فهو ما فرضته علينا الظروف من حروب ومعارك، سواء أكانت هذه الظروف من صنعنا نحن، أو كانت مفروضة علينا، وكان لذلك أثر في ضعف الاستثمارات في ميادين متعددة منها التعليم العالي والتعليم الجامعي، وقد ظلت نسب الإنفاق على التعليم عندنا غير متماشية مع زيادة حجمه وما يستوعبه فعلا وكان نتيجة لذلك (التكدس الطلابي الهائل في المنشآت والمباني والمدرجات الضيقة، والقصور الواضح في المعامل والورش والمكتبات والأجهزة والوسائل التعليمية الحديثة)، ومن ناحية أخرى نجد أن الكتاب الواحد أو المذكرة أساس الدراسة بالجامعة ما هو إلا وسيلة للنجاح في الامتحانات التي يضعها مؤلف الكتاب أو معد المذكرة، وأهمل إعمال الفكر وتنميته[٥٥].

خامسا : الجامعة وسوق العمل :-

ليس هناك شك أن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل يؤدى إلى انتشار مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات ويرجع ذلك إلى المعوقات التي تواجه تخطيط القوى العاملة في مصر وهي :-

١- عدم معرفة الوضع الراهن لسوق العمل بعامة، ويتمثل ذلك في عدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة.
٢- عدم التأكد التام من اتجاهات العمالة المصرية، وعلاقتها بالاستثمار ويتطلب ذلك ضرورة إعداد حصر دقيق لاحتياجات الخطط من القوى البشرية في التخصصات والمستويات المختلفة، حتى يمكن أن تربط بها سياسة التعليم والتدريس في مصر، وقد شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات في التعليم الجامعي منها :-

أ-الأخذ بنظام الفصلين الدراسيين في كليات الجامعات، ويلقى هذا النظام مقاومة رغم أننا تأخرنا كثيرا في تطبيقه، وإذا كان هناك مشكلات فلأن الكليات لم تغير لوائحها وساعات تدريس المواد لتسير وفقا لهذا النظام.

ب-زيادة موازنات الجامعات، ويرجع ذلك إلى ما أعلنته الدولة من أن التعليم أمن قومي لمصر، وتسعى الجامعات الآن لسد بعض احتياجاتها عن طريق الوحدات ذات الطابع الخاص، على أمل أن تساعد هذه الوحدات على أن تمول الجامعات نفسها ذاتيا.

جـ- استحداث كليات وتخصصات جديدة.
د- استحداث منصب نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى الجامعة
هـ- تعديل نظام اللجان العلمية الدائمة لترقيات أعضاء هيئة التدريس ضمانا للحيدة من ناحية، وللوقوف على كفاءة العضو المتقدم للترقى[٥٦].
و - تحقيق زيادة كبيرة في الأبنية التعليمية والفصول المطلوبة لتحقيق الاستيعاب للتلاميذ الجدد ولخفض كثافة الفصول. ويرى الباحث أن هذه المشكلات مجتمعة تضعف من قيمة التعليم داخل المجتمع المصري فحينما تتكاثر المشكلات وتصيب عناصر العملية التعليمة، فسوف تؤدى بالطبع إلى خلل البناء القيمي هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر نجد أن هذه المشكلات أفقدت التعليم القدرة على مواجهة أعباء سوق العمل مما يؤدى إلى زيادة نسب المتعطلين في المجتمع المصري، كما أن مشكلة البطالة قد استفحلت خلال التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع ومن ثم فإن التعليم من المفترض فيه أن يكون أحد المداخل المهمة في حل مشكلة البطالة (وليس تعقيدها) عن طريق الاعتناء بالكادر البشرى و تأهيليه مع إعادة توظيف الموارد الاقتصادية والعمل على الاستفادة منها أقصى استفادة ممكنة، مع تعديل السلبيات المنوطة به.

تحليل وتفسير الدراسة الميدانية :

أولا : البيانات الأولية:

جدول رقم (١) محل الإقامة للمبحوثين

الاقامة	ك	%
أ-حضر	١٠٠	٥٠
ب-ريف	١٠٠	٥٠
المجموع	٢٠٠	%١٠٠

كا^{٢} = صفر لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥
معامل التوافق = ١ (علاقة توافقية تامة)

يشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين شباب الخريجين في الحضر والريف من حيث محل الإقامة، حيث بلغت نسبة قاطني الحضر(٥٠%) وبلغت نسبة قاطني الريف أيضاً (٥٠%) ومفاد ذلك أن مشكلة البطالة مشكلة عامة لا تؤثر في قطاع دون الآخر، كما أنها تؤثر على تغير القيم الحضارية والريفية في آن واحد.

جدول رقم (٢) الحالة العمرية للمبحوثين

الإقامة / الحالة العمرية	حضر		ريف		اجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-من٢٠-٢٥	٥٨	٥٨	٣٧	٣٧	٩٥	٤٧.٥
ب-من٢٥-٣٠	٤٠	٤٠	١٨	١٨	٥٨	٣٩
ج-من٣٠فأكثر	١٢	١٢	١٥	١٥	٢٧	١٣.٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا^{٢} = ٠.٤ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥
معامل التوافق = ٠.٠٤ (علاقة توافقية ضعيفة جدًا)

يوضح جدول رقم (٢) الحالة العمرية للمبحوثين، حيث يشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الحضر والريف من حيث الحالة العمرية حيث بلغت نسبة أفراد العينة ما بين (٢٠ – ٢٥ عامًا) (٤٧.٥%) من جملة العينة بواقع (٥٨%) في الحضرمقابل(٣٧%) في الريف، ثم بلغت نسبة الفئة العمرية ما بين (٢٥-٣٠ عامًا) (٣٩%) من إجمالي العينة بواقع (٤٠%) في الحضرمقابل (١٨%) في الريف، وتأتي الفئة العمرية (٣٠ فأكثر) بنسبة (١٣.٥%) من إجمالي العينة أقل الفئات بواقع (١٥%) في الريف مقابل (١٢%) في الحضر. ويكشف بناء العينة أن أكبر فئة من الفئات العمرية في الحضر فئة من(٢٠ – ٢٥ عامًا) حيث أن هذه الفئة هي أكثر الفئات تأثرًا بمشكلة البطالة بينما نجد في الريف أن أكثر الفئات تأثرًا فئة(٢٥ –٣٠عامًا) وقد يرجع ذلك لانشغال الريفي في العمل الزراعي، كما تزداد الفئة(٣٠ فأكثر) في الريف عن الحضر وقد يرجع هذا لطبيعة المجتمعات الريفية التي تعيش حتي الآن معتمدة علي الحياة الزراعية الاعتماد الرئيسي في المأوي والمأكل والمسكن الذي يضم الأسرة الممتدة من جد وأب وأبناء وذلك – خاصة في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (٣) الحالة الزواجية للمبحوثين

الاقامة / الحالة الزواجية	حضر		ريف		الاجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-غير متزوج	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	١٦٠	٨٠
ب-متزوج	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤٠	٢٠
ج-أرمل	-	-	-	-	-	-
د-مطلق	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا^2 = صفر لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

معامل التوافق =١ (علاقة توافقية تامة)

يوضح الجدول رقم (٣) الحالة الزواجية للمبحوثين، حيث يشير الجدول إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الحضر والريف. من حيث الحالة الزواجية وأن هناك علاقة توافقية تامة بين الحضر والريف، حيث تشير البيانات أن فئة " غير متزوج " بلغت نسبة (٨٠%) من إجمالي العينة بواقع (٨٠%) في الحضر مقابل (٨٠%) في الريف، ثم تأتي في المرتبة الثانية فئة " المتزوج " وقد بلغت (٢٠%) من إجمالي العينة بواقع (٢٠%) في الحضر مقابل نفس النسبة (٢٠%) في الريف. وقد يرجع ارتفاع نسبة غير المتزوج إلى حالة التعطل التي يوجد عليها الشباب سواء في الحضر أو الريف ثم تأتي فئة المتزوج بنسبة ضعيفة وقد بلغت ٢٠% سواء في الحضر أو الريف وأغلب هذه الفئة تعتمد اعتمادًا كليًا علي الأهل في عملية الزواج وأغلبهم يعيشون مع الأهل في بيت واحد مما يعكس تأخر سن الزواج نتيجة لحالة التعطل التي يوجد عليها الشباب، والتي تعرقل من إتمام الزواج نظرا لظروف المتعطل المادية وعدم موافقة أهل العروس على ارتباط بناتهن من متعطلين.

جدول رقم (٤) نوع الكلية

محل الإقامة / نوع الكلية	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ) نظرية	٨١	٨١	٩٥	٩٥	١٧٦	٨٨
ب) عملية	٩	٩	٥	٥	٢٤	١٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ =٩.٢٨ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.

معامل التوافق = ٢١. (علاقة توافقية ضعيفة)

يتضح من هذا الجدول وجود فروق ذات الدلالة احصائية بين الريف و الحضر من حيث نوع الكلية حيث هناك علاقة توافقية ضعيفة، حيث بلغت نسبة الكليات النظرية نسبة ٨٨% من أجمالي العينة بواقع ٨١% في الحضر، ويقابلها ٩٥% في الريف، بينما تمثل الكليات العلمية نسبة ٩% في الحضر يقابلها ٥% في الريف

ويمكن أن نستخلص من هذا الجدول أن أغلب نسب المتعطلين من الكليات النظرية، وقد يرجع ذلك إلي زيادة نسبة الطلاب بالكليات النظرية أكثر من العلمية، كما أن سوق العمل لا يتسع لهذه الكليات بخلاف الكليات العلمية، التي يمكن أن تتاح لهم فرص عمل حتي ولو بشكل مؤقت.

جدول رقم (٥) الأسباب التي ترجع وراء تفاقم مشكلة البطالة

محل الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-الزيادة السكانية	١٨	١٨	١٨	١٨	٣٦	١٨
ب-زيادة عدد الخرجين	١٧	١٧	٢٢	٢٢	٣٩	١٩.٥
ج-سوء التخطيط	٦٣	٦٣	٥٩	٥٩	١٢٢	٦١
د- قلة فرص السفر للعمل بالخارج	١	١	-	-	١	٠.٥
ه- عدم تيسير السبل لتعمير الصحراء	-	-	١	١	١	٠.٥
و- المحسوبية والواسطة	١	١	-	-	١	٠.٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = ٣.٧٨ لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ٠.١٤ (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

يتضح من هذا الجدول عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف و الحضر من حيث اسباب تفاقم مشكلة البطالة، حيث أن أغلب المبحوثين أرجعوا سبب البطالة إلي سوء التخطيط وعدم استغلال طاقة الشباب بنسبة بلغت ٦٣%في الحضر و يقابلها ٥٩% في الريف، ثانيها من ارجعوا البطالة إلي زيادة عدد الخرجين وقد بلغت نسبة ١٧% في الحضر يقابلها ٢٢%في الريف، يليها من ارجع تفاقم مشكلة البطالة إلي الزيادة السكانية وقد بلغت نسبة ١٨% في الحضر يقابلها ١٨% في الريف، وقد بلغت نسبة من أرجع تفاقم مشكلة البطالة إلي المحسوبية و الواسطة ١% في الحضر، وقد بلغت نسبة من أرجح البطالة إلي عدم تيسير السبل لتعمير الصحراء ١% في الريف و تكشف هذه المعطيات أن أغلب أفراد العينة سواء الحضرية أو الريفية قد أرح البطالة إلي سوء التخطيط وعدم استغلال طاقة الشباب حيث تري هذه الفئة أن المجتمع المصري ذاخر بالخيرات التي تتيح فرصا للعمل يمكن توظيف الشباب بها ولكن غفلة الحكومة و المجتمع وعدم إدارتها لذلك من خلال عدم وضع المسئول المناسب في المكان المناسب مما أدي إلي تخطيط عشوائي يزيد من المشكلة حدة،وأيضا هناك من أرجح البطالة للزيادة السكانية والتي تقترب أيضا من نفس النسبة التي ارجعها المبحوثين إلي زيادة عدد الخرجين، حيث أن زيادة عدد الخرجين تمثل نتيجة للزيادة السكانية، ولم تظهر نسبة من ارجح البطالة إلي قلة فرص السفر للعمل بالخارج بصورة واضحة وقد يرجع لتعقد سبل السفر نفسها وعدم قدرة المتعطل لتوفر المال اللآزم لعملية السفر، وأيضا تيسير السبل لتعمير الصحراء حيث أدي سوء التخطيط إلي سوء التوزيع، و أيضا المحسوبية و الواسطة تقل الامر سوءا، وتتفق هذه الدراسة مع ما توصل اليه الدكتر سيد جاب الله (١) في دراسته حول الأبعاد الأجتماعية لعمالة بعض خريجي الجامعات المصرية في القطاع غير الرسمي و التي توصل من خلالها إلي أن الوساطة و المحسوبية تلعب دورا هاما و أساسيا في عدم توافر فرص عمل لبعض المتميزين من خريجي الجامعات مما يؤدي بهم إلي العمل في القطاع غير الرسمي.

جدول رقم (٦) مصدر مشكلة البطالة

محل الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-الدولة	٢١	٢١	٢٣	%٢٣	٤٤	٢٢
ب-المتعطلين	٤	٤	٣	%٣	٧	٣.٥
ج-الحالة الأقتصادية	٢٤	٢٤	٢٧	%٢٧	٥١	٢٥.٥
د-الفساد الأداري	٤٨	٤٨	٤٦	٤٦	٩٤	٤٧
ه-أخري تذكر	٣	٣	١	١	٤	٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = ١.٤٦ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ٠.٠٩ (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

يوضح الجدول الآتي مصدر مشكلة البطالة، حيث أرجح المبحوثين البطالة إلي الفساد الاداري الموجود بالدولة بنسبة ٤٨% في الحضر، يقابلها نسبة ٤٦% في الريف، يليها من أرجح مشكلة البطالة إلي الحالة الأقتصادية بنسبة ٢٤% في الحضر، يقابلها

٢٧% في الريف، يليها منه أرجح البطالة إلي الدولة بنسبة ٢١% في الحضر، يقابلها ٢٣% في الريف، ثم من أرجعها إلي المتعطلين بنسبة ٤% في الحضر، يقابلها ٣% في الريف، وهناك من أرجح البطالة إلي أسباب أخري منها عدم الاستغلال الأمثل للموارد، وتطبيق نظام الخصخصة التي تؤدي إلي تسريح عدد كبير من العمالة

و لقد تبين عدم وجود فروق ذاتدلالة إحصائية من الريف والحضر من حيث مصدر البطالة، حيث أن هناك علاقة توافقية ضعيفة جدا، وتشير هذه البيانات إلي أن المبحوثين متشككين في الاداريين بالدولة، ومسئوليتها، حيث أنهم ليسوا علي درجة الثقة التي تجعلهم قادرين من السيطرة علي هذه المشكلة، في حين أرجعها البعض إلي الحالة الاقتصادية وضعف الاقتصاد المصري، في حين أرجعها البعض إلي الدولة ذاتها و المقصود بالدولة الحكومة القائمة وعدم تخطيطها الجيد، مما يؤكد تنوع المصادر الخاصة بالبطالة والتي تؤدي إلي تشعب المشكلة وتعدد فروعها.

ثانيًا :- البطالة وتغير قيمة التعليم :

جدول رقم (٧) مدي رضا المبحوث عن درجة تعليمه

محل الإقامة / المتغير	الحضر		الريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ) نعم	٥٦	٥٦%	٧٢	٧٢%	١٢٨	٦٤%
ب) لا	٤٤	٤٤%	٢٨	٢٨%	٧٢	٣٦%
المجموع	١٠٠	١٠٠%	١٠٠	١٠٠%	٢٠٠	١٠٠%

كا٢ = ٥.٥٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ٢.- (علاقة توافقية ضعيفة)

يتضح من الجدول التالي، والذي يبين مدي رضا المبحوث عن درجة تعليمه، حيث من أجاب الرضا عن درجة تعليمية ٦٥% في الحضر، يقابلها ٧٢% في الريف، بينما من أجاب بلا بلغة نسبية ٤٤% في الحضر، يقابلها ٢٨% في الريف. ولقد تبين وجود علاقة ارتباطية من خلال اختيار (كا٢)، حيث تبين وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوي (٠.٠٥)، الأمر الذي يعني أن أغلب المتعطلين يشعرون أنهم أدوا ما عليهم و بالتالي هم ينتظرون حقوقهم، حيث رضا المبحوث عن مستوي تعليمه إن دل فإنما يدل علي مستوي إعداده للعمل علي الأقل من وجهة نظره وتزداد درجة الرضا في الريف عن الحضر، حيث أن الريفي يشعر بمدي أهمية تعليمه الجامعي وذلك إذا ما قورن يسر تامة في الريف.

جدول رقم (٨) العلاقة بين نوع التعليم وتواجد مشكلة البطالة

الاقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ) نعم	٦٠	٦٠%	٦٩	٦٩%	١٢٩	٦٤.٥%
ب) لا	٤٠	٤٠%	٣١	٣١%	٧١	٣٥.٥%
المجموع	١٠٠	١٠٠%	١٠٠	١٠٠%	٢٠٠	١٠٠%

كا٢ = ١.٧٦ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ٠.٠١ (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

توضح البيانات التالية وجود علاقة طردية ايجابية بين نوع التعليم ومشكلة البطالة، فقد بلغت نسبة المبحوثين الذين وافقوا علي وجود علاقة ٦٠% في الحضر، يقابلها ٦٩% في الريف، بينما من رفض وجود علاقة بين نوع التعليم وتواجد مشكلة البطالة نسبة ٤٠% في الحضر، يقابلها ٣١% في الريف. وتشير البيانات الأحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الريف والحضر من حيث العلاقة بين نوعية التعليم وتواجد مشكلة البطالة، مما يؤكد تدوره استمرار مشكلة البطالة ما دامت مخرجات التعليم ونوعيته ترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلة البطالة.

الأمر الذي يتطلب ضرورة تقيد سياسات التعليم المتوسط والجامعي حتي يتلائم مع احتياجات سوق العمل المصري والعربي.

جدول رقم (٩) مدي تأهيل التعليم الفرد للعمل

الاقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ) نعم	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٧٦	٣٨
ب) لا	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢	١٢٤	٦٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = صفر لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ١ (علاقة توافقية تامة)

توضح البيانات التالية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر، من حيث مدي تأهيل التعليم الفرد للعمل، حيث بلغت نسبة من أكد أن التعليم لا يؤهل الفرد للعمل ٦٢% في الفرد يقابلها نفس النسبة ٦٢% في الريف بينما بلغت نسبة من أكد أن التعليم يؤهل الطالب للعمل بنسبة ٣٨% في الحضر مقابل ٣٨% في الريف حيث توجد علاقة توافقية تامة بين الريف والحضر.

وتؤكد البيانات الاختلال الواضح بين مخرجات التعليم وتأهيل الفرد للعمل، حيث يمثل هذا أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة بطالة المتعلمين.وتتفق الدراسة الراهنة مع ما أكدته دراسة محمد علي محمد[٥٧] في فشل نظام التعليم في مصر، فيما يختص بتنمية القدرة لدي الشباب علي العمل والكسب، وكذلك فشله في تنمية الجوانب الإبداعية و القدرة علي الابتكار و التجديد هذا بالإضافة إلي أن سياسة التعليم في مصر لا تضع في إعتبارها احتياجات المجتمع الفعلية.الأمر الذي يشير أن التعليم في مصر، مازال يركز علي منح الشهادات أكثر من تركيزه علي إكتساب المهارات وتحقيق الذات.

جدول رقم (١٠) أسباب عدم تأهيل التعليم للعمل

محل الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ) لأن التعليم لا يتناسب مع سوق العمل	١٩	٣١	٣٣	٥٣	٥٢	٤٢
ب)لأن التعليم يقتصر علي الجانب النظري ويفتقد الجانب العملي	٢٠	٣٢	١٨	٢٩	٣٨	٣١
ج) لأن التعليم أصبح قيمة معطله أكثر من أنه يؤهل للعمل	٢٣	٣٧	١١	١٨	٣٤	٢٧
المجموع	٦٢	%١٠٠	٦٢	%١٠٠	١٢٤	%١٠٠

كا^{2} = ٨.١ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠.٠٥

معامل التوافق = ٠.٢ (علاقة توافقية ضعيفة)

توضح البيانات التالية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر من حيث الاسباب التي تجعل التعليم لا يؤهل للعمل حيث بلغت نسبة من أيد أن التعليم لا يتناسب مع سوق العمل (٤٢%) من إجمالي العينة بواقع ٣١% في الحضر، في مقابل ٥٣% في الريف، يليها من أرجح ذلك إلي أن التعليم يقتصر علي الجانب النظري ويفتقد الجانب العلمي بنسبة ٣١% من إجمالي العينة بواقع ٣٢% في الحضر، في مقابل ٢٩% في الريف و أخيرا من أرجح ذلك إلي أن التعليم أصبح قيمة معطلة أكثر من أنه يؤهل للعمل بنسبة ٢٧% من إجمالي العينة بواقع ٣٧% في الحضر، في مقابل ١٨% في الريف، وقد ترجع هذه الاختلافات إلي أن المجتمعات الحضرية قد يتوافر بها فرص عمل أكثر نسبيا من الريف، وهذا يرجع إلي أن الريف يخلو من تركز الصناعات سوي البسيطة كما يخلو الريف من توافر وظائف تتسع للمتعطلين فيه الأمر الذي يشير إلي أن إقتصاد سوق العمل للمعلومات و البيانات المتعلقة بظروف العمل وطبيعة المهارات المطلوبة ومستويات العرض والطلب في الانشطة المختلفة، يؤدي إلي إنعدام التنسيق بين سياسات التوظيف وبالتالي إلي حدوث خلل في سوق العمل المتعلم، وظهور فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية، واحتياجات سوق العمل من ناحية أخري.

جدول رقم (١١) رغبة المبحوثين في تعليم الأبناء تعليما جامعيا

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ) نعم	٩١	٩١	٩٣	٩٣	١٨٤	٩٢
ب) لا	٩	٩	٧	٧	١٦	٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = ٠.٢٨ لا توجد فروق ذاتدلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ٠.٠٤ (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

يتضح من هذا الجدول الذي يوضح رغبة المبحوثين في تعليم الأبناء تعليما جامعيا، أن نسبة من يرغبون في تعليم أبنائهم تعليما جامعيا ٩١% في الحضر، يقابلها ٩٣% في الريف، في حين عرف ٩% في الحضر عن رغبتهم في تعليم الأبناء تعليما جامعيا في مقابل ٧%في الريفو تشير البيانات أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر من حيث رغبته كلاهما في تعليم الابناء تعليما جامعيا،ويمكن أن نستخلص من الجدول أن هناك علاقة توافقية ضعيفة جدا بين الريف والحضر، وقد ترجع ذلك إلي مدي وعي المجتمع المصري بأهمية التعليم سواء كان مؤهلا للعمل أو غير مؤهل للعمل. الأمر الذي يشير إلي أن التعليم مازال ينظر اليه كقيمة في حد ذاته ولا سيما بالنسبة للأبناء.

جدول رقم (١٢) أسباب الرغبة في تعليم الأبناء تعليمًا جامعيًا

الاقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-لأنه يوسع مدارك الفرد	٣٧	٤٠.٥	٤٥	٤٨	٨٢	٤٤
ب-لأنه فرصة أعظم للعمل	٤	٤.٥	١٠	١١	١٤	٨
ج-لأنه يجعل للفرد قيمة إجتماعيا	٥٠	٥٥	٣٨	٤١	٨٨	٤٨
المجموع	٩١	١٠٠	٩٣	%١٠٠	١٨٤	%١٠٠

كا٢ = ٤.٧٤ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠.٠٥

معامل التوافق = ٠.٢ (علاقة توافقية ضعيفة)

يوضع الجدول التالي أسباب الرغبة في تعليم الأبناء تعليما جامعيا ، حيث تشير البيانات إلي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر ، حيث ذكر المبحوثين أن السبب هو أن التعليم يجعل للفرد قيمة إجتماعية وقد بلغت النسبة ٥٥% في الحضر ، وفي المقابل ٤١% في الريف يليها في الأرجح ذلك أن التعليم يوسع مدارك الفرد وقد بلغت نسبة ٤٠.٥% في الحضر ، يقابلها ٤٨% في الريف ، وأخيرا ذكر بعض المبحوثين أن السبب هو أن التعليم يعتبر فرصة أعظم للعمل وقد بلغت نسبة ٤.٥% في الحضر يقابلها ١١% في الريف وقد يرجع ذلك إلي أن التعليم مازال يمثل في المجتمع المصري قيمة اجتماعية في المجتمعات الحضرية ، في حين شعر الريفيين أن أهم الأسباب في تعليم الأبناء تعليما جامعيا هو أنه يوسع مدارك الفرد ، حيث يتضح ذلك جليا في الريف للفروق الواضحة التي تظهر في التعامل بين المتعلم تعليم جامعي وبين غيره، كما تؤكد العينة أن التعليم لم يعد يتيح فرصة أعظم للعمل.

جدول رقم (١٣) مدي تأييد المبحوثين لنظام التعليم الحالي

الإقامة / المتغير	حضر		الريف		اجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
(أ) نعم	٧	٧	١١	١١	١٨	٩
(ب) لا	٩٣	٩٣	٨٩	٨٩	١٨٢	٩١
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = ٩٦.- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معامل التوافق = ٠٧.- (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

يوضح الجدول التالي مدي تأييد المبحوثين لنظام التعليم الحالي ، وقد اتضح من الجدول أن نسبة ٩٣% في الحضر لا توافق علي نظام التعليم الحالي ، في مقابل ٨٩% في الريف ، في حين من أيد نظام التعليم الحالي نسبة ٧% في الحضر في مقابل ١١% في الريف. وتشير البيانات إلي عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الحضر والريف من حيث تأييد المبحوثين لنظام التعليم الحالي مما ينذر بوجود مشكلة واضحة يشعر بها المبحوثين وهي أن نظام التعليم الحالي لا يؤدي الغرض منه ، حيث تؤكد أغلب العينة علي فشل النظام التعليمي الحالي والذي يحتاج إلي تعديلات جوهرية أو تغيير شامل لهذا النظام. الأمر الذي يتطلب ضرورة تعديل المناهج والسياسات التعليمية حتي تستطيع العمل علي تأهيل المتعلمين لدخول سوق العمل وإتاحة الفرصة لتوظيف ما تعملوه في الواقع العملي.

جدول رقم (١٤) أسباب عدم تأييد المبحوثين لنظام التعليم الحالى

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالى	
	ك	%	ك	%	ك	%
(أ)لنظام السياسة التعليمية الخاطئة	٤٥	٤٩	٣٢	٣٦	٧٧	٤٢
(ب) لسوء إعداد المعلم	٤	٤	٤	٤	٨	٥
(ج) تكدس المناهج بلا داعٍ	١٤	١٥	١٧	١٩	٣١	١٧
(د)لا يتناسب التعليم مع سوق العمل	٣٠	٣٢	٣٤	٣٨	٦٤	٣٥
(هـ) أخرى تذكر	-	-	٢	٣	٢	١
المجموع	٩٣	%١٠٠	٨٩	%١٠٠	١٨٢	%١٠٠

كا٢ = ٤.٥٢% لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معامل التوافق = ٢.- (علاقة توافقية ضعيفة)

يتضح من الجدول التالي ، والذي بين أسباب عدم تأييد المبحوثين لنظام التعليم ، فقد أتي في أول هذه الأسباب لنظام السياسة التعليمية الخاطئة وقد بلغت نسبة ٤٩% في الحضر، في مقابل ٣٦% في الريف ، يليها من أرجح ذلك إلي أن التعليم لا يتناسب مع سوق العمل ، وقد بلغت ٣٢% في الحضر ، ٣٨% في الريف ، وقد بلغت نسبة من أرجعها إلي تكدس المناهج بلا داعي ١٥% في الحضر، في مقابل ١٩% في الريف، يليها من أرجعها لسوء إعداد المعلم وقد بلغت نسبة ٤% في الحضر، في مقابل ٤% في الريف، وقد أرجع أحد المبحوثين الريف السبب في مجانية التعليم الذي يجب أن يقتصر حتي مرحلة الثانوية فقط، وأرجح الأخر السبب في الدروس الخصوصية، ويكشف التحليل الإحصائي عن عدم وجود دلالة إحصائية بين الحضر والريف، وعلاقة توافقية ضعيفة، مما يؤكد التنوع في الأسباب التي تؤدي إلي عدم تأييد النظام الحالي أهمها سياسة تعليمية خاطئة، وعدم تناسب التعليم مع إحتياجات سوق العمل.

جدول رقم (١٥) تفضيل المبحوثين للعمل الحكومي

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
(أ) العمل الحكومي	٤٠	%٤٠	٦٣	%٦٣	١٠٣	%٥١.٥
(ب)القطاع الخاص	٦٠	%٦٠	٣٧	%٣٧	٩٧	%٤٨.٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = ١٠.٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معامل التوافق = ٢٢.- (علاقة توافقية ضعيفة)

يوضح الجدول التالي تفضيل المبحوثين للعمل الحكومي ، حيث بلغت نسبة من فضلوا العمل الحكومي ٤٠% في الحضر ، في مقابل ٦٣% في الريف ، بينما من فضلوا العمل الخاص ٦٠% في الحضر ، في مقابل ٣٧% في الريف ، ويكشف التحليل الإحصائي عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر من حيث تفضيل العمل الحكومي ، وعلاقة توافقية ضعيفة ، وإن دل ذلك فإنما يدل علي مدي تعلق الريفي حتي الآن بالعمل الحكومي ، بينما يختلف الوضع في الحضر حيث يفضل المبحوثين العمل بالقطاع الخاص عن القطاع الحكومي وقد يرجع ذلك لإرتفاع الأجور بالقطاع الخاص عن الحكومي. الأمر الذي يشير إلي وعي سكان الحضر بأهمية القطاع الخاص الذي يدر عليهم دخلا أوفر وفرص وظيفية أفضل أما سكان الريف فنظرا لتلوينهم الإجتماعي فإنهم يفصلون القطاع الحكومي الذي يشير في أذهانهم إلي الاستقرار الوظيفي وعدم الفصل عن العمل وتحديد ساعات العمل اليومي بشكل أقل مما يجعل أمثالهم علي القطاع الحكومي أكثر من القطاع الخاص.

جدول رقم (١٦) تعلم المبحوث صنعة بجوار التعليم

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-نعم	٤٠	%٤٠	٤٢	%٤٢	٨٢	%٤١
ب-لا	٦٠	%٦٠	٥٨	%٥٨	١١٨	%٥٩
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢= ٠٨.- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معامل التوافق = ٠٢.- (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

يوضح الجدول التالي تعلم المبحوثين ضعيفة بجوار التعليم ، حيث بلغت نسبة من لم تعلم صنعة بجوار التعليم ٦٠% في الحضر ، وفي مقابل ٥٨% في الريف ، في حين من تعلم صنعة بلغت نسبتهم ٤٠% في الحضر في مقابل ٤٢% في الريف ، ويكشف التحليل الإحصائي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر ، وعلاقة توافقية ضعيفة جدا ، وقد ترجع ذلك إلي مدي سلبية المبحوثين وإتكالهم علي تعيين الدولة لهم وقد يرجعها البعض إلي أن الصنعة لا تليق بمستواه وبالتالي يعزف عنها.

جدول رقم (١٧) مجالات العمل المتوفرة في سوق العمل

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ)الأعمال الحرفية	٧٦	٧٦	٨٢	٨٢	١٥٨	٧٩
ب)الأعمال الفنية	١٢	١٢	١٦	١٦	٢٨	١٤
ج)الأعمال المكتبية	٥	٥	١	١	٦	٣
د)أخري تذكر	٧	٧	١	١	٨	٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢= ٧.٩٦ توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معامل التوافق = ٢.- (علاقة توافقية ضعيفة)

يتضح من الجدول التالي والذي يبين مجالات العمل المتوافرة في سوق العمل، حيث بلغت الأعمال الحرفية نسبة ٧٦% في الحضر، في مقابل ٨٢% في الريف، يليها الأعمال الفنية بنسبة ١٢% في الحضر، في مقابل ١٦% في الريف بينما ذكر بعض المبحوثين أعمال أخري بنسبة ٧% في الحضر، في مقابل ١% في الريف، وقد تمثلت هذه الأعمال كما ذكر المبحوثين في التجارة و البقالة والمشروعات الصغيرة وأعمال المعمار والخدمات والانشاءات، يليها الأعمال المكتبية بنسبة ٥% في الحضر، في مقابل ١% في الريف. ويكشف التحليل الإحصائي عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر، وعلاقة توافقية ضعيفة، حيث يعتمد الريف اعتماد أساسي علي الزراعة إلي جانب الأعمال

الحرفية، بينما تتنوع مجالات العمل في الحضر عن الريف.

جدول رقم (١٨) تفضيل المبحوثين تدخل الدولة في التعيين

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
(أ)نعم	٧٧	٧٧	٧٨	٧٨	١٥٥	٧٧.٥
(ب)لا	٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	٤٥	٢٢.٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠	١٠٠	%١٠٠	٢٠٠	%١٠٠

كا٢ = ٠٣.- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معامل التوافق = ٠١.- (علاقة توافقية ضعيفة جدا)

يوضح الجدول التالي تفضيل المبحوثين تدخل الدولة في تعيين، حيث فضل ٧٧% في الحضر علي تدخل الدولة في التعيين، في مقابل ٧٨% في الريف، في حين رفضن ٢٣% في الحضر تدخل الدولة في التعيين، في مقابل ٢٢% في الريف.وتكشف البيانات الإحصائية علي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر، وعلاقة توافقية ضعيفة، وقد يرجع ذلك إلي تمسك المبحوثين بانتظار عمل من قبل الحكومة، مع رعيتهم في تدخل الدولة في التعيين نظرا لما تقدمه الحكومة من حقوق قد لا تتوافر في القطاع الخاص منها المعاش و التأمين.

جدول رقم (١٩) أسباب رفض تدخل الدولة في التعيين

الإقامة / المتغير	حضر		ريف		إجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أ-لأن تدخل الدولة بسبب بطالة مقنعة	٤	%١٧	٦	%٢٧	١٠	%٢٢
ب)لانخفاض المرتبات الحكومية	٥	%٢٢	٤	%١٨	٩	%٢٠
ج) لأن هناك وساطة في التعيين	١٤	%٦١	١٢	%٥٥	٢٦	%٥٨
المجموع	٢٣	%١٠٠	٢٢	%١٠٠	٤٥	%١٠٠

كا٢ = ٦٢.- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي ٠٥.-

معاما التوافق = ١٢.- (علاقة توافقية ضعيفة)

يوضح الجدول التالي،أسباب رفض المبحوثين تدخل الدولة في التعيين، حيث ارجعت نسبة من يري أن كسب هو أن هناك وساطة في التعيين٦١% في مقابل ٥٥% في الريف

وتعرف الوساطة بأنها" إدخال طرف ثالث له إمكانيات إجتماعية للتأثير علي اتجاه العلاقة الإجتماعية بين طرفي علاقةإجتماعية في موقف معين، وقد يكون الكسب المترتب

علي ذلك ماديا أو ذا طبيعة نفسية أو إجتماعية"[٥٨]. ويليها من أرجح السبب في أن تدخل الدولة يسبب بطالة مقنعة بنسبة ١٧% في الحضر، في مقابل ٢٧% في الريف،وتأتي في النهاية فئة من أرجح السبب في انخفاض المرتبات الحكومية بنسبة ٢٢% في الحضر، في مقابل ١٨% في الريف تكشف البيانات الاحصائية أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الريف والحضر، وعلاقة توافقية ضعيفة، مما يؤكد أن هناك العديد من الأسباب التي ترجع لرفض المبحوثين في تدخل الحكومة في التعيين ومن أهمها الوساطة والمحسوبية في التعيين مما يؤكد علي فساد المسئولين، وقد تأثر الحضر عن الريف في انخفاض المرتبات الحكومية، وقد يرجع ذلك إلي طبيعة المجتمعات الريفية التي يعيش أغلب المبحوثين فيها في أسر ممتدة (وهي التي تجمع ثلاثة اجيال جيل الاجداد والآباء و الابناء) الآمر الذي يشير إلي أن نظام الذي يحكم التوظيف الحكومي لا يزال يرجع كفة علاقات القرابة والوساطة والمحسوبية ، علي كفة معايير الانجاز والموضوعية والاستحقاق ، حتى المسابقات والاعلانات التي تشغل الوسائل الأساسية للحصول علي العمل في القطاع الحكومي أو الخاص ما هي إلا سورة شكلية ، في حين أن العلاقات الشخصية والوساطة هي الأمور الأساسية في الحصول علي وظيفة حكومية.

نتائج الدراسة :

لقد كانت سياسة التوظيف الحكومي حتى منتصف السبعينات – تقريبًا - إحدى آليات امتصاص فائض قوة العمل وذلك في إطار التزام الدولة بسياسة تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة والتعليم الفني منذ أوائل الستينيات، ولكن نتيجة انحسار دور الدولة وتراجع الإنفاق العام، اتجهت الدولة تدريجياً للتخلي عن سياسة تعيين الخريجين الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة بين الخريجين وانعكس ذلك على أنساق القيم لديهم ولقد كشفت الدراسة الحجب عن مجموعة من النتائج وهي:

١-يتضح من الدراسة عدم الاتفاق على مفهوم واحد و محدد للبطالة، هذا بالإضافة إلى تضارب الإحصائيات الخاصة بتحديد دقيق لأعداد المتعطلين، وقوة العمل وكذلك الطلب على العمالة.

٢-قد أوضحت الدراسة الميدانية أن نسبة المتعطلين من خريجي الكليات النظرية أعلى من نسبتهم من الكليات العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة مخرجات التعليم من الكليات النظرية عنها في الكليات العملية، مما يؤكد اختلال التناسب بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل مما يُشير إلى ازدياد نسبة المتعطلين من الخريجين وتراكم أعدادهم سنة تلو الأخرى، وهذا بدوره يؤكد أن نظام التعليم بصورته الحالية يتجه إلى تخريج أعداد متزايدة مستهلكه بدلاً من أعداد القوى العاملة المنتجة، وهذا أدى إلى فائض كبير في سوق العمل بالنسبة لتخصصات عديدة لا تحتاجها برامج التنمية، بينما هناك نقص في بعض التخصصات العملية والفنية التي يعد توفيرها بالمعدلات المطلوبة ضرورة حتمية لنجاح خطط التنمية في تحقيق أهدافها.

٣-أوضحت الدراسة أن مشكلة البطالة تؤثر على الحضر والريف على حد سواء فهي مشكلة ذات طابع عالمي وقومي ووطني.

٤- تشير النتائج إلى أن ظاهرة البطالة إحدى الظواهر المركبة التي ترجع أسبابها إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية والسياسية، فقد جاءت في مقدمة أسباب مشكلة بطالة المتعلمين **"سوء التخطيط وعدم استغلال طاقات الشباب"**، حيث أن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب الحالية لاحتياجات سوق العمل، بسبب عدم وجود إستراتيجية تنموية شاملة، ينبثق عنها خطط تنفيذية عاجزة عن تلبية حاجات المجتمع الفعلية ويظهر هذا في الدول النامية التي تعجز في توظيف الشباب واستغلال طاقاتهم، يليها في المرتبة الثانية **" زيادة عدد الخرجين "**، وتأتي **" الزيادة السكانية "** لتلقي بأثقالها على الدولة من جانب، وعلى توافر فرص عمل للشباب من جهة أخرى، حيث أدت الزيادة السكانية إلى ارتفاع حجم قوة العمل الداخلة إلى سوق العمل سنويًا، دون أن تقابلها زيادة متوازنة في الطاقة الاستيعابية لسوق العمل، مع تخلي الدولة عن سياسة الالتزام بتعيين الخريجين بدءًا من منتصف الثمانينات، مما ترتب عليه قضاء الخريجين سنوات طويلة يبحثون عن فرصة عمل، يليها **" قلة فرص السفر للعمل بالخارج "**، حيث أكد المبحوثون تعقد إجراءات السفر للخارج والتي يعجز الشباب حديثي التخرج الإيفاء بها مما يجعلهم يعزفون عنه إجباريًا، يليها **" عدم تيسير السبل لتعمير الصحراء "**، ثم **" المحسوبية والوساطة "** وهذا ينذر بخطر داهم والذي يتمثل في تفرع جذور وأسباب المشكلة هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر بينت الدراسة تعدد مصادر مشكلة البطالة، حيث يأتي في أولي مصادر المشكلة **" الفساد الإداري "**، حيث أكد المبحوثون عدم ثقتهم في المسئولين الإداريين مما يجعل المتعطل أقرب للسلبية والتواكل واليأس، حيث يرى المتعطل أن من يملك الحل هو مصدر المشكلة، ثم يأتي الرافد الثاني للمشكلة المتمثل في **" الحالة الاقتصادية "**، حيث يمثل المدخل الاقتصادي المدخل الهام في كل التطورات أو العقبات الموجودة داخل المجتمع، ويرجع ضعف المناخ الاستثماري إلى كثرة المعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري، فالبطالة إهدار للموارد البشرية وحرمان للفرد من حقه في إشباع حاجاته المختلفة، يليها المصدر الثالث والذي يتمثل في **" الدولة "**، حيث يرى المتعطل أن رفع الدولة يدها عن تكليف الخريجين يمثل مصدر المشكلة، ثم يأتي المصدر الرابع والمتمثل في **" المتعطل ذاته "**، حيث يتسم المتعطل بالسلبية والتواكل واللامبالاة والإحباط – خاصة المتعطل الجامعي- حيث يتحول إلى شخص اتكالي على الآخرين ويفتقد الشعور بالمسئولية تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه، مما يترتب عليه أثار مدمرة على كل من الفرد العاطل والمجتمع بأسره، وتأتي في المرتبة الخامسة مصادر أخري متمثلة في تطبيق نظام الخصخصة وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.

٥-تشير النتائج الميدانية إلى تعدد الآثار الناجمة عن مشكلة البطالة سواء كانت آثارًا على المستوى الفردي أو الأسري أو المجتمعي حيث تؤثر البطالة في فقدان روح الانتماء ومن هنا أصبح المناخ مهيأ لظهور العديد من المشكلات تعكس التناقضات الاجتماعية التي يعيشها المتعطل : وتأتي أولى هذه الأضرار **" قتل الطموح "**، حيث تؤدي البطالة وخاصة بالشباب المتعطل الجامعي بالضياع وعدم الثقة في المستقبل، حيث يترتب علي التعطل ضعف شخصية العاطل وإحساسه بالعجز والدونية، كما تؤدي البطالة إلي **" تعلم الشباب لسلوكيات منحرفة والبعد عن المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع "**، حيث يشعر هؤلاء الشباب بهوة ساحقة بين طموحاتهم وإنجازاتهم العلمية وبين الواقع المفروض عليهم،

لذا يشعرون بالبغض والسخط على المجتمع مما يدفعهم إلى الانحراف والبعد عن المعايير الأخلاقية السائدة في المجتمع، فالبطالة المبعث الأول للانحرافات داخل المجتمع، كما تؤدي البطالة إلى **" نسيان الشباب لما تعلمه نتيجة تأخر تعيينه "** وهذا يظهر بصورة جلية في الريف عنه في الحضر، ويرجع ذلك لطبيعة المجتمعات الريفية، حيث ينخرط الشاب المتعطل في العمل الزراعي والذي يبعده كل البعد عن مجال تخصصه، حيث يري المتعطل – في الريف أو الحضر- أنه قام بما عليه من واجبات وينتظر ماله من حقوق، وهذا الانتظار في صفوف المتعطلين يجعله غير راغب في الإطلاع وتنمية قدراته في مجال تخصصه، حيث لا يجد عائد ينتظر مما يدفعه للسلبية والتواكل.

٦-تشير النتائج الميدانية إلى أن مشكلة البطالة تؤدي إلى تأخر سن الزواج لدي الشباب، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة الشاب المتعطل على الإنفاق علي الزواج، وتحمل أعباء المعيشة، كما أكدت الدراسة أن تأخر سن الزواج شمل المجتمعات الحضرية و الريفية على حد سواء.

٧-كما أوضحت الدراسة أن البطالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع حيث سوء الظروف الاقتصادية التي يوجد عليها المتعطل و شعوره بالإحباط و خيبة الأمل و العجز عن إشباع حاجاته المادية إلى جانب اتساع وقت الفراغ والخروج على القيم السائدة داخل المجتمع، كل هذه الأسباب على التوالي تؤدي بالمتعطل لارتكاب الجريمة.

٨-بينت الدراسة أن البطالة تؤدي إلى التفكك الأسري، حيث تؤدي البطالة إلي ضعف العلاقات و الروابط الأسرية وكثرة المشكلات والصراعات، حيث يعاني المتعطل من مكبوتات تؤدي به إلى كثرة المنازعات، والصراعات، والمشكلات سواء مع الأب والأم والإخوة، أو بين الزوج والزوجة والتي تفضي في النهاية إلى الطلاق وتفكك الأسرة.

٩-تشير النتائج الميدانية إلى أن البطالة تؤدي إلي ارتفاع نسبة الزواج العرفي و الذي يعبر عن دلالة واضحة للخروج عن قواعد المجتمع من ناحية، وقواعد الدين الإسلامي الحنيف من ناحيةٍ أخرى والذي يترتب عليه عواقب وخيمة من خلال إنجاب جيل معدوم الهوية معدوم التوجيه و القيم و التي تؤدي إلى ضعف المجتمع بروافده المستقبلية حيث من يفتقد التوجيه يفتقد القيام بالمسئولية، وانتشار مثل هذه الرذيلة في المجتمع يعبر عن بعد الشباب المتعطل عن دينهم والذي يعني بعدهم عن تحقيق ذواتهم وهويتهم داخل المجتمع.

١٠-تشير النتائج الميدانية إلى أن الوضع الراهن ينذر بزيادة معدلات البطالة مستقبلاً، ويرجع ذلك للخلل الكبير في السياسات التي تساعد على تعديل الوضع الراهن حيث تزايد معدلات البطالة من إحصاء لآخر يؤكد على استمرارية الزيادة في معدلات البطالة بصفة عامة وبين شباب المتعلمين على وجهة الخصوص.

١١-تشير النتائج الميدانية إلى أن نوع التعليم يؤثر في تواجد مشكلة البطالة، حيث تؤكد نتائج الدراسة أن هناك خللاً واضحًا وعدم موائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ومن هنا لا يستطيع التعليم بصورته الحالية تأهيل الطالب للعمل للأسباب التالية :-

أ - لأن التعليم لا يتناسب مع سوق العمل، ويرجع ذلك إلى أن هناك حالة من عدم المواءمة بين العرض من قوة العمل للمتعلمين، وبين الطلب على هذه النوعية من العمالة وهذا ما

يؤكد بدوره عدم التواؤم بين مواصفات مخرجات العملية التعليمية وبين متطلبات المجتمع الفعلية.

ب – أن التعليم يقتصر على الجانب النظري ويفتقد للجانب العملي، حيث يركز التعليم في جميع مراحله على الحفظ والتلقين والحشو الزائد، ويفتقد للصبغة العملية وهذا يؤكده عدم قبولهم من جانب سوق العمل.

جـ – أن التعليم أصبح قيمة معطلة أكثر من أنه يؤهل الطالب للعمل، حيث يمثل التعليم عملية عطاء للعلم وأخذ له، فالعطاء ممن يملك العلم، والأخذ يكون لطالبه فى ظل ظروف مادية مناسبة، فإذا لم تتوافر أحد أطراف العملية التعليمية لا يمكن أن تنجح، حيث لا يمكن لغير مالك أن يعطي، كما لا يمكن لغير طالب علم أن يستوعب وذلك في ظل ظروف تسمح بتحقيق هذا التفاعل.

١٢-توصلت الدراسة إلي أن هناك خللاً في نظام التعليم الحالي و يرجع ذلك لعدد من الأسباب وهي:-

أ- السياسة التعليمية الخاطئة، حيث عدم الرضا عن التعليم يرجع لأنه لا يفيد المتعلم في المستقبل على وجه الخصوص، مع قلة عدد الأبنية التعليمية، وضعف كفاءة الإدارة التعليمية بمستوياتها المختلفة.

ب-عدم تناسب التعليم مع سوق العمل مما يفقد العملية التعليمية جدواها في بناء وتنمية المجتمع.

جـ- تكدس المناهج بلا داعي، حيث تعتمد المناهج في التعليم المصري على الحفظ والتلقين والحشو الزائد.

د- سوء إعداد المعلم وعدم توافر المناخ المناسب سواء من الناحية المهنية أو المادية والذي يساعده على البذل والعطاء، وتشويه هيكل النظام التعليمي بالدروس الخصوصية.، وهذا يدل على مدى احتياج نظام التعليم للدراسة والتخطيط الجيد لكي يحقق العائد المرجو منه والذي تسعى الدولة لتحقيقه، ورغم كل تلك العقبات التي تواجه التعليم وخاصة الجامعي إلا أنه مازال هناك رغبة للمبحوثين في تعليم أبنائهم تعليمًا جامعيًا للأسباب التالية :

أن التعليم يجعل للفرد قيمة اجتماعية، حيث يزين الفرد بزينة العقل، كما أنه يوسع مدارك الفرد ويساعده على التفاعل الناجح مع الآخرين، وقد يكون في بعض الأحيان فرصة أعظم للعمل.

١٣-تشير النتائج الميدانية إلى وجود اختلافات بين الحضر والريف من حيث تفضيل العمل الحكومي عن غيره، ففي الحضر لم يعد العمل الحكومي مطمعًا وفرصة أفضل للعمل، وقد يرجع ذلك لطبيعة المجتمعات الحضرية، حيث يتسع نطاق العمل فيها نسبيًا عن المجتمعات الريفية مما يجعل الفرد يتجه للعمل بالقطاع الخاص والذي يدر عليه عائداً أكبر، حيث تتسم الوظيفة الحكومية بانخفاض المرتبات، ومحدودية الدخل الشهري، هذا على عكس المجتمعات الريفية التي مازال فيها الرغبة والاتجاه نحو العمل الحكومي ويرجع ذلك لطبيعة تعلق الريفي بالوظيفة الحكومية، حيث يرى فيها تأمين لمستقبل الفرد وأسرته في حياته وبعد وفاته.

١٤-تبين من الدراسة عدم إقبال المبحوثين لتعلم حرفة بجوار التعليم على الرغم من احتياج سوق العمل للأعمال الحرفية والتي تحتاج للمزاولة، وهذا يعكس مدى سلبية المتعطل

وتواكله، حيث أكدت الدراسة أن مجالات العمل المتوفرة في سوق العمل هي :- **" الأعمال الحرفية "**، يليها **" الأعمال الفنية "**، يليها **" أعمال السمسرة والتجارة "**، يليها **" الأعمال المكتبية "** والتي غالباً ترتبط بالعمل الحكومي ورغم ذلك مازال شباب الخريجين من المتعطلين ينتظرون دور الحكومة في التعيين مما يعكس العبء الذي يلقى على كاهل الحكومة لتوفير مجالات العمل المطلوبة، ورغم ذلك أكدت الدراسة أن تدخل الدولة في التعيين قد يُحدث بعض السلبيات منها:-

أ- انخفاض دخل الأسرة لانخفاض المرتبات الحكومية.

ب- ظهور شكل آخر من البطالة وهو البطالة المقنعة.

ومن هنا يحتاج الأمر للدراسة والتخطيط الجيد المتأني لكي يكون تدخل الدولة إيجابي ويحقق العائد المرجو منه.

توصيات الدراسة :

لقد توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج والتي في ضوئها يقترح الباحث ما يلي :-

(١) على المسئولين القيام برصد دقيق لمعدلات البطالة وقوة العمل وكذلك عن الطلب بصورة دورية للوقوف على حجم المشكلة بصورة واقعية.

(٢) الاهتمام بالتدريب التحويلي في المهن المشابهة، بحيث تكتسب هذه العمالة القدرة علي ممارسة مهن بديلة، وهذا بدوره يحتاج التنسيق بين سياسة الاستخدام وسياسة التعليم والتدريب، وإنشاء مراكز التدريب لتدريب العمالة الزائدة علي المهن الجديدة التي يحتاج إليها سوق العمل، وذلك من خلال التنسيق مع إطار الميزانية السنوية للقوي العاملة.

(٣) الاهتمام بالقيم الدينية و ترجمتها إلي سلوك فعلى، ونشر الثقافة الإسلامية التي تحث علي الحب والانتماء والجد والإخلاص والعمل الجاد ومحاربة الأفكار الدخيلة والمستوردة والتي تبعد الفرد عن هويته وعقيدته واعتداله، ومن هنا على وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري القيام بدورها في بث روح المثابرة والاجتهاد في نفوس الشباب المتعطل، وتدعيم القيم الدينية، حيث مبعث الحل يكمن في الثقه بالله والجدية في البحث والتصميم على العمل.

(٤)التوعية الثقافية والوطنية والتى تساعد علي خلق الانتماء والقدرة علي مواجهة المشكلات ونشر القيم الاجتماعية والإنسانية للقضاء على العادات السيئة في المعاملات وتنمية روح الانتماء للوطن والدعوة إلى الحب والسلام والوحدة والتضامن ومحاربة الفساد.

Abstract

The problem of unemployment, corruption, moral, Egyptian society "Education is the value of a model" By Mustafa Mahmoud Mustafa

The current study seeks to identify the problem of unemployment, corruption, moral, Egyptian society, "the value of education model", the researcher has treated this goal by answering the following questions:The first question: What is the concept of unemployment and what types?The second question: Is the kind of education affects the presence of the unemployment problem? Third question: Is there corruption in the educational system in Egyptian society?Fourth question: to what extent the impact of corruption change in the value of education?. The study relied on a social survey method, to the questionnaire and interviews inhalers tool, The study found a range of results, where the study found that the problem of unemployment problem vehicle due causes psychological factors and demographic, social, economic and political, as the study found that the unemployment consequences and their impact on the value of education, which is the backbone of the system of community values Vslahaa leads to goodness the rest of the system and morbidity lead to future may have dire consequences, as the study found the importance of the face of unemployment by eliminating the sources of corruption of the decisions of others deliberate careful study, bribery, and nepotism in the appointment, and the concerted efforts of the State with the community all the official and non-official institutions. The study recommends a thorough inventory of the work rates of unemployment and labor force periodically to determine the extent of the problem and their tributaries accurately, the study also recommends that the State will strive to study the problem more carefully to develop appropriate solutions.

الهوامش:

[١] -حسين محمود حسن : دراسة تحليلية لاسباب الفساد فى مصر قبل ثورة ٢٥ يناير-نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠١١، ص٣.

[٢] - رمزي زكي : قضايا مزعجة – مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٢١.

[٣] - السيد عبد العاطي وآخرين: مشكلات المجتمع المصري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص٢٣٤.

[٤]- نجلاء الأهواني : " مشكلة البطالة في الاقتصادي المصري. الجذور والأبعاد، التوقعات "، في : علا أبو زيد (محرر) القيمة الاجتماعية – الأبعاد الدولية والإقليمية والمحلية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٦٢.

[٥] - نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرين، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨م، ص٨٥.

[٦] - جرهام كينلوتش : تمهيد في النظرية الاجتماعية تطورها ونماذجها الكبرى، ترجمة محمد سعيد فرح، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧م، ص ١٢٠.

[٧] - إسماعيل على سعد : علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ص ١٠٣ -١٠٤.

[٨] - علياء شكري وآخرين : دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣م، ص٢٨٧.

[٩] - إبراهيم مدكور وآخرين : معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص٩٤.

[١٠] - حمدي أحمد العناني : مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٨٦.

[١١] - سيد جاب الله السيد : " دور التعليم فى التنمية الاجتماعية "، رسالة ماجستير غير منشورة، مودعة بكلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٨٧م، ص ٧٣.

[12]- KILKON KO and CUIFEN WENG Critical Review of Conceptual Definitions of Chinese Corruption: a formal–legal perspective, Journal of Contemporary China (2011), 20(70), June,pp: 359–378.

[13]- M. Narendra Kuma and others, An Introspection of Science, Technology, Values and Ethics, International Journal of u- and e- Service, Science and Technology, Vol.8, No.4 (2015), pp.279-288.

١٤ - غادة عبد التواب عبد العزيز اليماني : أثر الانفتاح الاقتصادي على النسق القيمي – دراسة تحليلية لمضمون وسائل بعض وسائل الإعلام فى المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة،مودعة بكلية الآداب، جامعة طنطا، ١٩٩٥، ص٦١.

١٥ - محمد الجوهري وآخرين : المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص١٦٥.

16 -Ghosh , Scientific Method and Social Research , Sterling Publishers Private ,Limited , New York , 1982 , pp. 31 – 32.

١٧ - غريب محمد سيد أحمد : تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص١٧.

١٨ - المرجع السابق، ص١٩٩.

١٩ - غريب محمد سيد أحمد : مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ١٧١ – ١٧٢.

٢٠ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي ٩٥٢، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٠.

٢١ - السيد محمد خيري : الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

٢٢ - على أحمد مدكور : التعليم العالي في الوطن العربي – الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٥ – ٢٦.

٢٣ - محمد جابر الأنصاري: تجديد النهضة باكتشاف الذات ونقدها، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٥٠.

٢٤ - على أحمد مدكور : التعليم العالي في الوطن العربي – الطريق إلى المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

٢٥ - عرفان زيدان خليل: دور المدرسة الثانوية في تنمية الوعي السياسي لدى الطلاب - دراسة مقارنة بين التعليم الثانوي العام والتعليم الصناعي، في : كمال المنوفي وحسنين توفيق (محررين)، الثقافة السياسية في

مصر بين الاستمرارية والتغيير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية بالقاهرة (٤ – ٧ديسمبر ١٩٩٣)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٣٩.
٢٦ - عليّ الدين هلال : التعليم والتنشئة السياسية، القضايا النظرية والتراث المصري، في: كمال المنوفي (محررا)، التعليم والتنشئة السياسية في مصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٥ – ١٧.
27- Michael W. Apple ; Cultural Politics and Education ; Buckingham. open University Press , 1996 , p.22
28 -Mary E. Procidano and Celia B. Fisher ; Introduction , A family Perspective on to day's Students ; in Procidano Fisher (Eds) ; Contem prary Family , Ahandbook for professior , New York , Teacher College Press , 1992. p2.
٢٩ - كمال المنوفي : أصول النظم السياسية، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٧، ص ٣٣٥.

٣٠ - عليّ الدين هلال : التعليم والتنشئة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص١٧.
٣١ - المرجع السابق، ص ١٦.
٣٢ - زينات محمد طبالة : الإعلام والتعليم، تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص١.
٣٣ - سيد محمد عبد المقصود : السياسية التعليمية في مصر – واقع الحاضر وآفاق المستقبل من منظور تنموي، تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، مطبعة معهد التخطيط القومي، ١٩٩٩، ص٣٨.
٣٤ - زينات محمد طبالة : التعليم ما قبل الجامعي – ومؤشرات كفاءة العملية التعليمية، سلسلة أوراق بحثية، تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٢.
٣٥ - سيد محمد عبد المقصود : السياسية التعليمية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٣٩.
٣٦ - سيد محمد عبد المقصود : السياسية التعليمية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٤٠.
٣٧ - أحمد إسماعيل حجي : التعليم في مصر وبعض الدول الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠، ص ص ٤١ – ٤٣.
38- EL- Baradei Mona; Egyptian Children's Affordability to Education , Unicef , July , 1995 , p46.
٣٩ - أحمد إسماعيل حجي : التعليم في مصر وبعض الدول الأجنبية، مرجع سابق، ص ص ٣٨ -٣٩.
٤٠ - ماجدة إبراهيم : خصائص التعليم العالي في مصر، سلسلة أوراق بحثية، تقرير التنمية البشرية في مصر، معهد التخطيط القومي، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة، ص ص ٧ – ٨.
٤١ - أميرة لطفي : تخطيط التعليم الجامعي واقتصادياته في الجامعات المصرية، معهد التخطيط القومي، مطابع معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨، ص٣٨.
42- James Williams : Education , Dentralization and The Democratic Wish , The Forum for Advancing Basic Education and Literacy , Volume 2 , Issue3 , May , 1993 , P.140.
٤٣ - محمد الهادي عفيفي: في أصول التربية، الأصول الفلسفية للتربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص٣٠.
٤٤ - محمد فؤاد الدين : التعليم في المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري من (١٩٥٢ – ١٩٨٠)، المجلد التاسع، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥، ص١٣٤.
٤٥ - عبد الحليم محمود السيد: الأسس السيكولوجية لقيم الأفراد وتوجهاتهم واختياراتهم المهنية، في : ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطة التنمية وقوة العمل، وزارة القوى العاملة، الجزء الثاني، مؤسسة فريدريش إيبرت، ١٩٨٨، ص١٥١.

46 - Bent Hansen and Samir Radwan : Employment Strategy : Egypt in the 1990's in National Conference on employment Strategy Geneva , ILO , 1990. p.p. 17-18.
٤٧ - محمد حافظ : مجانية التعليم – مدخل لفهم مشكلات النسق التعليمي في المجتمع المصري، في : المؤتمر الدولي الثاني عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، جامعة عين شمس، (٢٨-٣٠ مارس ١٩٨٧)، ص ص ١٧٢ – ١٧٣.
٤٨ - أحمد فهمي كامل : تخطيط سياسات التعليم واحتياجات سوق العمل، في : ندوة تنمية فرص العمل من (٢٠ – ٢٢) ديسمبر ١٩٨٧، الجمعية المصرية للاتصال من أجل التنمية، مؤسسة فريدريش إبيرت، ١٩٨٧، ص٩.
49- M. Blaug : Economics of Edcation in Developing Countries, Current Trends and New Priorities , Third World quarterly , VOL.1, Nno.1 ILO, Geneva , 1994, p.p. 64 – 65.
٥٠ - مجلس الشورى : الجامعات – حاضرها ومستقبلها، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٥.
٥١ - محمود السيد سلطان : دراسات منهجية في الكفاءات البشرية والكفاية التعليمية، دار الحسام للنشر والطباعة والتوزيع القاهرة،١٩٨١، ص٩٣.
٥٢ - أحمد إسماعيل حجي : نظام التعليم في مصر - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٦٠.
٥٣ - مجلس الشورى : الجامعات – حاضرها ومستقبلها، مرجع سبق ذكره، ص١٦.
٥٤ - حسن عبد المالك : الكفاءات الداخلية لنظام التعليم بجامعة الأزهر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإدارة والتخطيط التعليمي والدراسات المقارنة، مودعة بكلية التربية جامعة الأزهر، ١٩٨٢، ص ١٨٤.
٥٥ - أحمد إسماعيل حجي : التعليم في مصر وبعض الدول الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٠.
٥٦ - ماجدة إبراهيم : خصائص التعليم العالي في مصر، مرجع سبق ذكره، ص٧٨.
٥٧ - محمد عليّ محمد : الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص١٣١.
٥٨ - عبد الرحمن فيصل ومختار محمد : "عرض تحليلي لمفهوم الوساطة " دراسة في المجتمع السعودي، مجلة الملك فيصل، مجلد (٥)، الآداب (١)، ص ٢٤٣.